جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

التقرير السنوي | 2018

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

تأسست عام 1985

التقرير السنوي

لعام 2018

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
حفظه الله

صاحب السمو الملكي
الأمير حسين بن عبدالله الثاني المعظم
ولي العهد

أعضاء مجلس الإدارة

معالي السيد حمدي الطباع	الرئيس
معالي السيد ثابت الطاهر	نائب الرئيس
سعادة السيد موسى شحادة	أمين الصندوق
سعادة المهندس عبد الحليم عابدين	أمين السر
سعادة السيد عصام بدير	عضو
سعادة المهندس عوني الساكت	عضو
سعادة السيد محمد بهجت البلبيسي	عضو
سعادة المهندس حسام الدين الهدهد	عضو
سعادة المهندس يسري طهبوب	عضو

المحتويـــات

كلمة رئيس مجلس الإدارة

النشاطات المحلية

استقبال الوفود العربية والأجنبية

لقاءات السفراء المعتمدين لدى البلاط الملكي الهاشمي

النشاطات الخارجية

الخطة المستقبلية للعام 2019

الموازنة التقديرية

الحسابات الختامية وتقرير مدققي الحسابات

كلمة رئيس مجلس الإدارة

مر الاقتصاد الأردني بالعديد من الظروف والتحديات الاقتصادية خلال العام 2018، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك تمكن الأردن من تحقيق النمو في بعض القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى تحقيق الإستقرارية في بعض المؤشرات الاقتصادية ، ومن الجدير ذكره بأن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تأمل بأن يسير الأردن نحو اصلاحات مالية واقتصادية تساهم في وصول الاقتصاد الوطني إلى المستوى المرغوب به من النمو والإزدهار في جميع القطاعات الاقتصادية.

لقد واصلت جمعية رجال الأعمال الأردنيين تحقيق أهدافها المختلفة والمتمثلة في تنشيط القطاع الخاص الأردني وتوسيع التعاون التجاري والاقتصادي بين الأردن وباقي دول العالم، بالإضافة إلى السعي المتواصل للترويج للاستثمار في الأردن و إبراز موقع الأردن على خريطة الاستثمار العالمية.حيث تبذل الجمعية قصارى جهدها في المساهمة في تمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق النموفي جميع المجالات. وبناءأ عليه فإنه يسعدنا أن نستعرض من خلال هذا التقرير أبرز النشاطات التي قامت بها الجمعية في عام 2018 بشكل تفصيلي.

حيث تضمن هذا العام العديد من النشاطات المختلفة على المستوى المحلي والخارجي: حيث التقت الجمعية مع عدد كبير من سفراء العديد من الدول من أبرزها: لبنان، قطر، السودان، مصر، الكويت، العراق، المغرب، وكذلك الإمارات العربية المتحدة. وهدفت هذه اللقاءات إلى تعزيز العلاقات التجارية ومناقشة لأبرز الفرص الاستثمارية المتاحة. كما ووقعت الجمعية مذكرات تفاهم وتعاون مع الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة هدفت من خلالها إلى تعزيز الروابط بين الأردن والمكسيك وزيادة التعاون في المجالات التجارية، الاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات. كما وقعت الجمعية كذلك مذكرة تفاهم مع الغرفة الألفية الدولية للتجارة والصناعة والزراعة الهندية والتي هدفت من خلالها إلى خلق شراكة قائمة على تحقيق المنفعة المشتركة للبلدين.

كما وشاركت الجمعية في إنعقاد أعمال مجلس الأعمال الأردني التركي الذي عقد في اسطنبول حيث تم لقاء وزيرة التجارة التركية بحضور السفير الأردني في أنقرة والسفير التركي في عمان، بالإضافة إلى تنظيم الجمعية لمجلس الأعمال الأردني المصري الذي عقد في عمان. كما وقد شاركت الجمعية في العديد من اللقاءات التي هدفت من خلالها إلى مناقشة أهم القضايا التي تمس القطاع الخاص، كان من أبرزها لقاء وزير الصناعة والتجارة والتموين ووزير العدل.

وإنطلاقا من سعي الجمعية في بذل الجهود الحثيثة في تعزيز التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، شاركت الجمعية في العديد من اللقاءات من أبرزها لقاءات اللجنة المالية والاقتصادية لمجلس الأعيان ومجلس النواب الذي تم من خلالها مناقشة أهم الملاحظات المتعلقة بمشروع القانون المقترح لضريبة الدخل كما وقد قدمت الجمعية ملاحظاتها ومقترحاتها وتوصياتها حول مشروع القانون في مختلف هذه اللقاءات.

وفي الختام فإن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تؤكد على الإستمرار في خدمة أعضائها والقطاع الخاص الأردني مستنيرة بتوجيهات ورؤية جلالة الملك عبد الله الثاني حفظه الله ورعاه في تعزيز وإبراز البيئة الاستثمارية الأردنية.

حمدي الطباع

رئيس مجلس الإدارة

الطراونة يدعو لوضع استراتيجية للقطاع الاقتصادي

كانون الثاني
8

أكد رئيس مجلس النواب المهندس عاطف الطراونة ضرورة وضع استراتيجية كاملة تعالج المشكلات التي تواجه القطاعات الاقتصادية والاستثمارية والزراعية والانشائية والصناعية .وشدد، لدى استقباله وفد جمعية رجال الأعمال الأردنيين برئاسة حمدي الطباع ، أهمية مكافحة التهرب الضريبي والجمركي والترهل الاداري وتنشيط عجلة الاقتصاد لمواجهة التحديات الاقتصادية التي يواجهها الأردن جراء تداعيات الأوضاع في المنطقة.

وبين الطراونة، أن المجلس مستعد لاستقبال أي دراسة او اقتراح ازاء أي قانون او قضية يناقشها المجلس خدمة للوطن والمواطن، وكذلك عقد ورشات عمل بالتعاون مع القطاع الخاص، خاصة مع جمعية رجال الاعمال الاردنيين وأضاف أن الإقتراحات والدراسات المقدمة للمجلس ستكون محط عناية وتقدير وسيتم احالتها الى اللجان المختصة باعتبارها المطبخ الحقيقي للتشريع، لافتاً الى ان اي قانون يناقشه المجلس يتم عرضه على الموقع الالكتروني ويتاح للجميع إبداء الملاحظات والاقتراحات حيالة.

وأوضح الطراونة، أن اللجان تقوم بدراسة التشريعات المحالة اليها دراسة مستفيضة وموسعة وتستمع الى ملاحظات وآراء كل المهتمين والمختصين قبل احالتها للمجلس لإتخاذ القرار المناسب بشأنها .وأثنى الطراونة على العمل الذي تقوم به جمعية رجال الاعمال الاردنيين في خدمة الاقتصاد الوطني .

بدوره، أكد رئيس الجمعية حمدي الطباع أن الواجب يحتم علينا خدمة الوطن، قائلاً لقد تمكنا من جذب العديد من الاستثمارات للاردن، وذلك بفضل السمعة الطيبة لقيادتنا الهاشمية والامن والاستقرار اللذين يتمتع بهما الاردن. ونوه إلى أن الجمعية بكل كوادرها تحت تصرف مجلس النواب عندما يطلب منها ذلك .

وأبدى رئيس وأعضاء الجمعية عدداً من الملاحظات التي من شأنها تحفيز الاقتصاد وخفض عجز الموازنة، فضلاً عن القوانين الاقتصادية خصوصاً قانوني الضريبة والمالكين والمستأجرين . وتناول اللقاء التأكيد على اهمية استقرار التشريعات والشراكة بين القطاعين العام والخاص .

جمعية رجال الأعمال الأردنيين ومجلس محافظة العاصمة يبحثان قطاع الاستثمار في المملكة

كانون الثاني
28

التقى أعضاء مجلس ادارة جمعية رجال الاردنيين بنائب رئيس وأعضاء مجلس محافظة العاصمة في مقر الجمعية، للحديث والتشاور حول أبرز المعيقات التي تواجه قطاع الاستثمار في الاردن، وبحث الحلول والاقتراحات التي تسهم في معالجة معيقات هذا القطاع، بالإضافة لبحث تسهيل واقامة وجذب المشاريع الاستثمارية المتنوعة من خلال التعاون المشترك بين الجمعية والمجلس. وأكد عضو مجلس الإدارة المهندس عبدالحليم عابدين على أهمية تعزيز التعاون مع مجلس محافظة العاصمة وتوحيد الجهود لتعزيز الاقتصاد الوطني والعمل على توفير مناخ متميز لتبادل الخبرات وتحقيق المصالح المشتركة بين كافة الجهات، مستعرضاً الدور المستمر للجمعية في اقامة مجالس الاعمال المشتركة مع نظرائها من مختلف دول العالم، وتوطيد العلاقات مع كافة الجهات ذات العلاقة وحرصها الدائم على الانفتاح على القوانين والتشريعات التجارية والاستثمارية، استكمالاً لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في المملكة والتحاور مع المسؤولين في كل ما من شأنه تذليل العقبات أمام رجال الاعمال والمستثمرين الأردنيين وايصال آرائهم ومشاكلهم إلى المسؤولين من خلال قنوات الاتصال التي تتيحها الجمعية لأعضائها منذ تأسيسها في العام 1985. لافتاً إلى القطاعات الحيوية التي تتضمنها الجمعية كقطاع الصناعة والمالية والتأمين والتعليم والرعاية الصحية والزراعة والمياه والإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والسفر والنقل والإنشاءات.من جانبه أشار نائب رئيس مجلس محافظة العاصمة السيد مهند النعيمات إلى دور مجالس المحافظات الهادفة لإنجاح تجربة اللامركزية التي تستند الى الرؤية الملكية الثاقبة لتعزيز المشاركة الشعبية في مسيرة الاصلاح السياسي والاقتصادي والتي تأتي ضمن أولويات المجلس، والشراكات مع مجلس الأمة ومراجعة الأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني، مؤكداً على الدور المهم والفعال لجمعية رجال الأعمال الأردنيين في الأقتصاد الاردني، مشيراً إلى الإهتمامات المشتركة كجذب وتحفيز الاستثمار في المملكة، لافتاً إلى المبادرات التشغيلية للشباب التي يتبناها المجلس بالتعاون مع القطاع الخاص والذي بلغ عددها ثمانية عشر مبادرة. وناقش الجانبان التحديات والمعيقات التي تواجه قطاع الاستثمار في الاردن، وأبرزها عدم استقرار التشريعات والأنظمة و ضرورة التشاور مع القطاع الخاص ورجال الاعمال عند سن التشريعات والقوانين لما يتمتع به هذا القطاع من خبرة وتجربة على أرض الواقع. كما تم بحث قضايا تتعلق بالاستثمار كتسهيل الاجراءات للحصول على الأذونات والتراخيص، ومنح حوافز واعفاءات ضريبية للمستثمرين، والتاكيد على مبدأ الشفافية والنزاهة مع المستثمر المحلي والأجنبي، وتأهيل وتدريب العمالة المحلية ضمن خطة احلالها مكان الأجنبية، والإستغلال الأمثل للموارد والمصادر الطبيعية. بالإضافة لتشكيل فريق اقتصادي متخصص من كافة القطاعات للوقوف على قطاع الاستثمار في المملكة. وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة السيد عبدالحليم عابدين والسيد عوني الساكت والسيد حسام الدين الهدهد والسيد يسري طهبوب والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

شويكة: الحكومة ماضية «برحلة التحول الإلكتروني»

كانون الثاني
31

أكدت وزيرة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات وزيرة تطوير القطاع العام مجد شويكة، إن الحكومة ماضية قدماً في «رحلة التحول الرقمي والإلكتروني»-كما أسمتها- وصولا إلى حكومة لا ورقية بناءً على توجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني.

وقالت شويكة في ندوة حوارية نظمتها جمعية رجال الأعمال الأردنيين حول «استخدام التقنيات التكنولوجية وتوظيفها لتكريس مفهوم الإقتصاد المعرفي»، إن الخدمات الإلكترونية تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للمواطنين وتسهيل بيئة الأعمال ورفع كفاءة الأعمال. وأشارت شويكة الى أن العام 2018 سيشهد تقديم المزيد من الخدمات الإلكترونية للمواطنين ولبيئة الأعمال وصولا إلى تحقيق هدف «حكومة لا ورقية» مع العام 2020، حيث سيتم إطلاق 500 خدمة إلكترونية ما بين الأعوام 2018 و 2020. وبينت أن الحكومة أطلقت 100 خدمة إلكترونية عام 2015، ونحو 25 خدمة إلكترونية عام 2016، ونحو 10 خدمات إلكترونية عام 2017. وقالت الوزيرة أن الوصول إلى اقتصاد رقمي يمكن المجتمع وجميع القطاعات من زيادة الانتاجية وتحقيق النمو والرفاه، وإيجاد بيئة ممكنة للأعمال وجاذبة للاستثمار، لافتة إلى أن الحكومة تسعى إلى التحول الرقمي لتصبح المملكة منصة للإبتكار والشراكات الدولية. وأشارت إلى أن عدد المعاملات الإلكترونية خلال الشهر الماضي قد بلغت أكثر من 206 ألاف معاملة إلكترونية، توزعت على أمانة عمان بعدد معاملات 144 ألفاً والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي بعدد معاملات 39 ألف معاملة، ووزارة العدل بنحو 17 ألف معاملة، بينما بلغت المعاملات الإلكترونية في دائرة الأراضي والمساحة حوالي 5 ألاف معاملة. ولفتت إلى أن الحكومة تعمل على إعادة هندسة إجراءات الخدمات الحكومية، وتحقيق هدف حكومة بلا أوراق عام 2020، وإلزام المواطنين باستخدام الخدمات الإكترونية المطلقة، ورصد المخصصات المالية لتنفيذ خطط التحول الإلكتروني.

وأكدت الوزيرة أن الحكومة ستعمل خلال العام الحالي على إضافة معلومات التأمين الصحي ضمن البطاقة الذكية التي بدأ العمل بها عام 2016، لافتة إلى أن الحكومة طرحت عطاء البطاقة الذكية لتفعيل خدمة التأمين الصحي. وأوضحت شويكة أن البطاقة الذكية تمتاز بإمكانية وضع إسم مستخدم ورقم سري واحد لكل خدمة الكترونية يتم إضافتها إلى البطاقة الذكية.

من جهته، أوضح رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع أن قطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الأردن قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات الماضية بالتزامن مع التطور العالمي في استخدام التكنولوجيا في مختلف المجالات، في ظل دعم ورعاية جلالة الملك عبدالله الثاني لهذا القطاع الحيوي الذي أولاه منذ تقلده سلطاته الدستورية اهتماماً كبيراً.

وبين أن جلالة الملك أكد في أكثر من مناسبة أهمية دعم «تكنولوجيا المعلومات والاتصالات»، وتعزيز دور الأردن كمركز ريادي في هذا القطاع على مستوى المنطقة.

وأضاف أن «التحدي الذي يواجه الاقتصاد الأردني اليوم ليس فقط في توليد المعرفة ذاتها، بل في كيفية تفعيل المعرفة المتولدة لاضافة قيمة للاقتصاد، وتحديد دور المشروع في الاقتصاد المعرفي من خلال مساهمته في رفع مستوى معيشة الأفراد وزيادة إنتاجية الفرد وتحقيق النمو الاقتصادي».

وأشار إلى أن الحكومة الإلكترونية تحتاج إلى كفاءات ومهارات متعددة إدارية واتصالية وتقنية وتنظيمية لسد الفجوة بين المهارات المطلوبة والمهارات المتاحة لإدارة وتطبيق الحكومة الإلكترونية على أكمل وجه، مبينا أن معظم المؤسسات الحكومية لا زالت غير جاهزة للتعامل مع الحكومة الإلكترونية، مما يؤكد أهمية تشاركية القطاعين العام والخاص بتبني برنامج تدريبي عملي للسير قدماً ببرنامج الحكومة الإلكترونية.

وبين الطباع أنه لا بد من العمل المشترك للوصول إلى حكومة ذات كفاءة وفعالية عالية من خلال العمل على عدة محاور كتبسيط الإجراءات ومتابعة الربط الإلكتروني والتدريب الكفوء، بالإضافة لتحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين، وتجذير مبدأ سيادة القانون، وتمكين المرأة، وتجذير الثقافة المبنية على مفهوم الخدمة وأخلاقيات العمل، وتمكين الدوائر الحكومية في مجال رسم السياسات العامة، وبناء الخطط الاستراتيجية.

الطباع يؤكد على أهمية موقع المملكة الإستراتيجي كبوابة عبور للأسواق الأخرى

شباط
22

أشار حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين إلى حجم الأعباء التي عاناها الاقتصاد الوطني جراء المحيط الملتهب والنزاعات السياسية في المنطقة، مؤكداً بحث الصادرات الأردنية عن أسواق جديدة غير تقليدية كالأسواق الافريقية، مؤكداً وجود أسواق عالمية واسعة ومفتوحة للمنتجات الأردنية خاصة الصناعات الدوائية المنتشرة في كافة بقاع العالم. مبدياً في ذات الوقت إعجاب القطاع الخاص الأردني بالتجربة السنغافورية المميزة على كافة الأصعدة.وأكد الطباع خلال لقاءه في مقر الجمعية مدير مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومدير مجموعة دول الشرق الأوسط وأفريقيا ودول أوروبا النامية وأمريكا اللاتينية في مؤسسة مشاريع سنغافورة الدولية التي تعمل على ترويج التجارة العالمية للشركات السنغافورية على الموقع الاستراتيجي والميزات الإستثمارية الموجودة لدى المملكة والخدمات والحوافز المميزة لديها للقطاعات المختلفة وأبرزها قطاع السياحة العلاجية، بالإضافة لتوفر نظام تعليم متقدم وجامعات مرموقة. من جهته أشار السيد جاياكريشنان المدير التجاري المسؤول عن منطقة الشرق الاوسط وافريقيا وأجزاء من أوروبا الدول النامية وامريكا اللاتينية، إلى اللقاءات الناجحة التي عقدها مع الجهات ذات العلاقة في الأردن، لافتاً إلى قيامه بدراسة فرص ومزايا الاستثمار في المملكة بالإضافة للتعرف على القطاعات المختلفة التي يمكن للشركات السنغافورية التعامل معها سواءً في الأردن أو في المنطقة ككل.وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر والمهندس عبدالحليم عابدين ومدير عام الجمعية السيد طارق حجازي.

انطلاق فعاليات ملتقى مجتمع الاعمال العربي السادس عشر

نيسان
7

مندوباً عن جلالة الملك عبدالله الثاني، افتتح وزير الدولة لشؤون الاستثمار مهند شحادة، فعاليات ملتقى مجتمع الأعمال العربي السادس عشر تحت عنوان «نحو شراكات عربية تكاملية». وينظم الملتقى الذي يقام بمركز الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات بمنطقة البحر الميت، اتحاد رجال الاعمال العرب بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين. وبحث الملتقى محاور حول تقييم الوضع الاقتصادي بالوطن العربي، الاقتصاد الأخضر ومستقبل الطاقة والمياه في تكامل الشراكات العربية، الاقتصاد المعرفي كبوابة عبور لمستقبل الاستثمار العربي، والثورة الإلكترونية الاقتصادية والعملات الرقمية. وشارك بالملتقى رجال أعمال وشخصيات اقتصادية عربية، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وصندوق النقد العربي، وبرنامج تمويل التجارة العربية، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وسعى الإتحاد من خلال الملتقى الذي شارك فيه ممثلون عن 15 دولة لبحث التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي من خلال عدة محاور أهمها استشراف العلاقات الاقتصادية العربية مع التكتلات الاقتصادية العالمية وفرص الاستثمار بالوطن العربي ودور الشباب العربي في ريادة الأعمال. وافتتح الوزير شحادة معرضا اقيم على هامش الملتقى بمشاركة هيئة الاستثمار وتنشيط السياحة والشركة الوطنية العقارية الاردنية والمجموعة الاردنية للمناطق الحرة والتنموية. ويشارك بالمعرض كذلك شركات تطوير المفرق ومعان والمدن الصناعية ووكالة النهوض بالاستثمار الخارجي التونسية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالجزائر والمؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان وهيئة الاستثمار الفلسطينية.

وقال شحادة إن التنمية الشاملة المستدامة لضمان النمو الاقتصادي والرعاية الاجتماعية تقع في مقدمة أولويات جلالة الملك عبدالله الثاني حيث تبنى الأردن سياسات وتدابير متعددة في شتى المجالات ليتحول من خلالها إلى وجهة جاذبة للاستثمار، وتقدم في العديد من المؤشرات الدولية ليكون مركزاً مهماً للأعمال.

وبين أن التحديات التي يعيشها العالم العربي منذ سنوات نتيجة للأزمات المتتالية، حتَمت على حكوماتها العمل جنباً إلى جنب مع القطاع الخاص، تعزيز التكاملِ التجاري والاستفادة من الاتفاقيات التجارية والدولية وجذبِ وإقامةِ استثمارات جديدةٍ لتوفير فرص عمل للشبابِ العربيِ الواعد، والارتقاء بالعالمِ العربيِ إلى المكانة التي يتطلع إليها شبابه.

ودعا الوزير شحادة المجتمعات العربية إلى احتضان إبداعات الشباب الرياديين الذين تزخر بهم القطاعات العربية، والإهتمام بأفكارهم من خلال توفير مساحات آمنة لصقل مهاراتهم وتمكينهم، بعيداً عن التطرف واقصاء الآخر.

وأوضح أن تعظيم فائدة العمل المشترك بين الدول العربية وبناء علاقات متينة في شتى النواحي الاقتصادية تتحقق من خلال تكتل اقتصادي عربي قادر على المنافسة ما يقتضي تفعيل قرار السوق العربية المشتركة وتنسيق المواقف والسياسات العربية تجاه منظمة التجارة العالمية والإتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية العالمية الأخرى.

وقال رئيس اتحاد رجال الاعمال العرب حمدي الطباع ان الاقتصاد العربي يعاني من تطورات سلبية في معظم المؤشرات والقطاعات الاقتصادية وانعكس ذلك على التجارة الخارجية العربية والتجارة العربية البينية وفرص الاستثمار.

وأضاف الطباع الذي يرأس أيضاً جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أن التجارة الخارجية العربية واجهت أيضاً تحديات جمة جراء انخفاض أسعار النفط والظروف السياسية والأمنية الصعبة التي تجتاح المنطقة وإغلاقات الحدود، وهو ما أدى الى انخفاض حجم التجارة العربية وقيمة التجارة العربية البينية، مشيراً إلى تراجع معدل نمو الاستثمارات الأجنبية الواردة للدول العربية بنسبة 14بالمئة.

وأوضح أن مشروع التكامل الاقتصادي العربي فشل في تحقيق أهدافه وكذلك بتفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وهو ما يستدعي وقفة عربية رسمية جادة لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العربي على أسس حديثة تواكب العصر ومستجداته، مؤكداً ضرورة إعادة النظر باتفاقيات الشراكة والمناطق الحرة بين الوطن العربي ودول العالم ومتابعة تنفيذ القرارات الاقتصادية التي انبثقت عن القمم الاقتصادية والعادية العربية بما فيها زيادة التسهيلات لرجال الأعمال العرب وإزالة المعوقات وتوطين استثماراتهم وحمايتها.وشدد على ضرورة دعم القطاع السياحي العربي والقيام بحملات تسويقية مناسبة للترويج لزيارة الأماكن السياحية والأثرية التي تزخر بها الدول العربية الى جانب دراسته على مستوى عربي إقليمي والاهتمام بالقطاع السياحية،معبراً عن أمله بأن يخرج الملتقى بتوصيات تسهم في تعزيز التعاون بين مكونات مجتمع الأعمال العربي، وترسيخ المصالح المشتركة، ودعم منظومة العمل العربي المشترك وصولاً إلى وحدة عربية كاملة تحمي أمتنا من الأخطار والأطماع وتوفر العيش الكريم للمواطن.

من جهتها، بينت مندوبة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المستشارة رحاب حامد، أن الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية مثلت ما نسبته 1.8 بالمئة من الاجمالي العالمي البالغ 1774 مليار دولار عام 2016 ونحو 4.8 بالمئة من إجمالي الدول النامية البالغ 646 مليار دولار لنفس العام.

وعبرت عن أملها بأن يصدر عن القمة العربية المقبلة التي ستعقد بالسعودية قرارات تشجع الاستثمار والتبادل التجاري بين الدول العربية وإزالة المعيقات الإدارية، وتسهيل حركة رجال الأعمال وتشجعهم على الاستثمار، منبهة الى أن أهم العوامل التي يمكن أن تشجع الاستثمار والتبادل التجاري هو إقرار اتفاقية التأشيرة العربية الموحدة لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، وفقا لما جاء في قرار قمة عمان العام الماضي 2017.
واضافت، «نأمل أن يتم تفعيل الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية بهدف تشجيع وزيادة الاستثمارات البينية العربية وتوفير مناخ آمن وجيد للاستثمار الأجنبي المباشر»، لافتة الى أن ثماني دول عربية صادقت على هذه الاتفاقية، هي الأردن والسودان وعمان وفلسطين وقطر والكويت والعراق وموريتانيا.

وفي هذا الصدد أشار الطباع الى ان هذا يتطلب تفعيل وتطوير استراتيجيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى حيز الوجود من خلال تشريعات جادة ومؤسسات وخطط فاعلة ومنتجة لصالح المواطن العربي، موضحا أنه ورغم الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد العربي، فإن هناك قطاعات جديدة أخذت مواقع متقدمة في الاقتصاد العربي ووفرت فرص عمل للشباب العربي منها تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الأخضر والطاقة الشمسية والاقتصاد المعرفي، وهو ما يستدعي منحها ما تستحقه من الدعم والتسهيلات حتى يتمكن الوطن العربي من اللحاق بالتكتلات الاقتصادية الرئيسية والتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم.

اتفاقية تفعيل مجلس الأعمال الأردني الهولندي

نيسان
8

على هامش اجتماعات الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي الذي عقد في البحر الميت يومي 7و8 /4/2018،عقد اجتماع بين السيد حمدي الطباع رئيس الجانب الأردني في مجلس الأعمال الأردني الهولندي والسيد سليم رباني .

وجرى في الإجتماع بحث سبل تطوير العلاقات الاقتصادية الأردنية الهولندية على ضوء الزيارة الأخيرة التي قام بها جلالة الملك عبدالله الثاني ملك المملكة الأردنية الهاشمية لهولندا في شهر آذار /2018 .

وأوضح السيد رباني أن الزيارة الملكية كانت ناجحة، وأكد الجانبان الأردني والهولندي على زيادة التعاون في البلدين.وقد تم تحديد القطاعات الواعدة بالنسبة للتعاون وهي قطاعات المياه والزراعة والنقل والتعليم والإبداع.

واتفق الطرفان على تبادل المعلومات حول هذه القطاعات والشركات ورجال الأعمال المهتمين بها تمهيداً للإتفاق على تحديد موعد للقاء بين رجال الأعمال في البلدين، لبحث تطوير التعاون بينهما في هذه القطاعات وغيرها، على أن يحدد موعد ومكان الإجتماع لاحقاً بعد تبادل هذه المعلومات.

الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين تعقد اجتماعها السنوي عن العام 2017

نيسان
21

عقد في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين اجتماع الهيئة العامة العادية للجمعية عن العام 2017 بحضور معالي السيد حمدي الطباع رئيس الجمعية، معالي السيد ثابت الطاهر نائب الرئيس، والسادة أعضاء مجلس الإدارة السيد موسى شحادة أمين الصندوق، السيد عصام بدير، السيد حسام الدين الهدهد و السيد يسري طهبوب وعدد من أعضاء الهيئة العامة للجمعية.حيث تم بحث جدول أعمال الاجتماع وإقراره ومن ثم استعرض معالي السيد حمدي الطباع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال ونشاطات الجمعية للعام 2017 وخطتها المستقبلية وأكد في كلمته حرص مجلس الادارة على الاستمرار في خدمة أعضاء الجمعية ومواصلة العمل على تطوير الجمعية والإرتقاء بأدائها لتبقى في مقدمة هيئات القطاع الخاص في الأردن والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.كما أشار تقرير مجلس الإدارة إلى نشاطات ولقاءات العام 2017 والتي تميزت بنجاحها على كافة الأصعدة المحلية، الإقليمية والدولية، والمتضمنة لقاء معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندس يعرب القضاة ومعالي وزير الاستثمار مهند شحادة، واستضافة الإجتماع الدوري السنوي لمجلس الشراكة وتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون الثنائية مع ملتقى الاعمال الفلسطيني الأردني وشركة تطوير معان. عربياً قامت الجمعية بلقاء كل من أصحاب السعادة السفراء لدول العراق، قطر، الامارات، بالإضافة لتنظيم أعمال الدورة التاسعة عشر لمجلس الأعمال الأردني المصري وحضور اجتماعات اللجنة العليا الأردنية المصرية المشتركة واللجنة العليا الأردنية السوادنية المشتركة واللجنة العليا الأردنية الفلسطينية المشتركة واللجنة العليا الأردنية التونسية المشتركة. دولياً قامت الجمعية بلقاء وفد اتحاد الصناعات الألماني (BDI) ووفد أعضاء البرلمان الأوروبي ولقاء أصحاب السعادة السفراء لدول جنوب أفريقيا، كندا، قبرص، الهند، باكستان، السويد، سويسرا، المكسيك، الصين، بلجيكا، رومانيا، اندونيسيا، كوريا الجنوبية وماليزيا. إلى جانب عقد اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التركي في مدينة اسطنبول والمشاركة في أعمال الدورة العاشرة للجنة الوزارية الأردنية الهندية المشتركة، هذا بالإضافة للعديد من النشاطات الأخرى التي تمت خلال العام الماضي.ثم تلا مدقق الحسابات ديلويت أند توش تقرير المدقق وأقرت الهيئة العامة التقرير السنوي للجمعية للعام 2017 والحسابات الختامية للسنة المالية 2017 وصادقت عليها وأعادت انتخاب شركة ديلويت أند توش مدققاً خارجياً لعام 2018. كما تم إقرار خطة العمل والموازنة التقديرية للعام الحالي 2018.

الطباع يوصي بتشكيل لجنة توجيهية عليا لوضع أطر الأوراق النقاشية الملكية

ايار
2

شارك معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في أعمال المنتدى الاقتصادي الأردني المنعقد في البحر الميت خلال الفترة 2-2018/5/3 تحت شعار «نحو التطبيق العملي لخطة تحفيز النمو الاقتصادي» بتنظيم من لجنة الاستثمار والاقتصاد في مجلس النواب. وأكد الطباع خلال مشاركته بجلسة التطبيق العملي للأوراق النقاشية لجلالة الملك عبدالله الثاني ضمن محور الرؤية الاقتصادية الوطنية على ضرورة تشكيل لجنة توجيهية عليا لوضع أطر للأوراق النقاشية لجلالة الملك والتي تعتبر بوصلة للاردنيين في كافة مناحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية. واشار الطباع في سياق تعليقه على الأوراق النقاشية «البعض لم يفهم الرسالة من الأوراق النقاشية وهنالك من اعتقد أنها خبر وينتهي»، داعياً إلى التعرف عليها ومناقشتها وبين أن «جلالة الملك طلب النقاش حولها ولم يصدر ارادة ملكية فيها».

وبين الطباع بأن على الحكومة ومؤسسات الدولة العمل جنباً الى جنب مع القطاع الخاص لاستخلاص مضامين هذه الأوراق النقاشية، مشيراً إلى انفاق المواطن الأردني بما يقرب 25 % من دخله لصالح الضرائب، مؤكداً بأن للأردني الحق بموجب القوانين والأعراف الدولية أن يطلع على الاجراءات المتعلقة بقانون الضريبة قبل اصدارها.

كما شدد الطباع خلال مشاركته في الجلسة التي ضمت معالي السيد بسام حدادين ومعالي الدكتور رجائي المعشر ومعالي الدكتور بسام التلهوني وسعادة العين زياد الحمصي. على ضرورة تنمية الممارسات الديمقراطية داخل المجتمع بكافة شرائحه وأطيافه وتشجيع المواطنين على العمل الحزبي و الاندماج فيه لتمكينهم من المشاركة الديمقراطية القانونية، و تشجيع كافة أطياف المجتمع ابتداءاً بالمواطنين والنواب والاحزاب للعمل والمشاركة بفاعلية حقيقية على أرض الواقع. مشدداً على أهمية مراعاة الآثار المترتبة عن القرارات الاقتصادية بحيث تكون ذات فائدة على جميع أطياف الشعب بكافة طبقاته ومراعاة عدم تأثر المواطنين بهذه القرارات بأي نتائج سلبية غير مطلوبة. والدفع باتجاه تفعيل دور الأحزاب للمشاركة في القرارات والحياة السياسية وتفعيل بناء الخيار الديمقراطي ذات رؤية ومنهج وسلوك وثقافة مبنية على الاحترام لقواعد النظام الديمقراطي، واحترام الرأي الآخر وحقوق الانسان، والعمل على دعم وادامة دولة القانون والمؤسسات الدستورية.

رجال الأعمال وفعاليات اقتصادية ترفض مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل

ايار
29

اجتمع عدد من مؤسسات القطاع الخاص وشريحة واسعة من الفعاليات الاقتصادية والقطاعات الرئيسية في المملكة ممثلة بقطاع المقاولات، قطاع الإسكان، قطاع البنوك، قطاع الصناعة، قطاع المواد الغذائية، قطاع التجارة، سوق عمان المالي، نقابة المهندسين، جمعية المستشفيات الخاصة، قطاع الإتصالات، قطاع الزراعة، قطاع الفنادق والسياحة وعدد من أعضاء الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين، وأتى هذا الاجتماع لدراسة الآثار المترتبة للمشروع المعدل لقانون ضريبة الدخل.وأبدى المجتمعون عدم موافقتهم على مشروع القانون المعدل بصورة عامة، حيث تم الإتفاق على تشكيل لجنة تضم ممثلين من مختلف القطاعات، بالإضافة إلى عدد من الخبراء والمختصين لدراسة مشروع القانون واقتراح التعديلات والملاحظات على مواده. وأجمع المشاركون على رد مشروع القانون، متفقين بأن مشروع القانون غير مناسب للأردن.

وأكد المجتمعون على أهمية الحوار بين القطاع الخاص والحكومة عند سن التشريعات والقوانين مؤكدين بأن هدف هذه المباحثات هو تحقيق المصلحة الوطنية العليا، والخروج بصيغة اتفاقية وتوصيات تخدم المصلحة الوطنية، مؤكدين بعدم وجود استمزاج لرأي القطاع الخاص والذي يمثل بيت الخبرة الحقيقي. وأكد المجتمعون على أهمية استقرار التشريعات والقوانين وليس كثرة تعديلها، فيما أشاروا إلى تراجع الوضع الاقتصادي للمملكة بتلاشي الطبقة الوسطى وزيادة الفقر وزيادة عجز الموازنة بشكل مطرد. هذا واتفقت وجهات النظر بأن هذا المشروع لا يخدم الاقتصاد الوطني ولا التنمية الاقتصادية في الأردن، ولا يحقق الهدف من الاستثمار المحلي أو الأجنبي، بالإضافة لعدم تحقيقه لتطلعات جلالة الملك عبدالله الثاني والمتمثلة بتحقيق حياة كريمة للمواطن الأردني وجذب الاستثمارات. علماً بأن مشروع قانون ضريبة الدخل لم يأتي بالأسباب الموجبة المقنعة والكافية ولم يتم اطلاع القطاع الخاص على هذه الأسباب.وأكد المجتمعون بأن إقرار مشروع القانون بصيغته الحالية سوف يؤدي إلى كارثة اقتصادية بالإضافة إلى تدهور الوضع الاقتصادي في الأردن جراء السياسات الخاطئة والتي جاءت بشكل متعاقب.من جهة أخرى، أكد المجتمعون بأن كافة القطاعات الرئيسة في المملكة سوف تتأثر سلباً بهذه التعديلات خصوصاً بأن الايرادات الحكومية من جراء تعديل نسب الضريبة هو مبلغ متواضع ويمكن توفيره بطرق ووسائل أخرى دون اللجوء الى جيب المواطن.وأتى هذا اللقاء إيماناً من دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين في العمل الاقتصادي في الأردن والتي قامت بدعوة المؤسسات والقطاعات الاقتصادية التي لبت الدعوة مشكورة لهذا اللقاء الودي والصريح والمسؤول.

الطباع: السياحة الوافدة أهم روافد الاقتصاد الوطني

حزيران
26

وقعت جمعية رجال الأعمال الأردنيين والجمعية الأردنية للسياحة الوافدة مذكرة تفاهم بهدف توطيد التعاون بين الجمعيتين للعمل على زيادة أعداد السياحة العربية والأجنبية من خلال التعاون مع شركات السياحة والسفر في دول العالم والتي تربطها مجالس أعمال مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين. وأكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن هذه الاتفاقية تهدف إلى توفير مناخ متميز لتبادل الخبرات وتحقيق المصالح المشتركة بهدف خدمة القطاع السياحي والذي يعتبر من أهم القطاعات العاملة في المملكة، بالإضافة إلى توطيد التعاون بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين والجمعية الأردنية للسياحة الوافدة من خلال مجالس الأعمال بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم في مختلف دول العالم، والتي كانت الجمعية على الدوم تعمل على إبراز الخارطة السياحية للملكة على جدول أعمال تلك المجالس. من جهته أكد عوني قعوار رئيس الجمعية الأردنية للسياحة الوافدة سعادته بتعزيز التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين بما يخدم القطاع السياحي، وإلى جانب دعوة أعضاء ووفود الجمعية إلى كافة النشاطات التي ستعقد، ومشاركة جمعية رجال الأعمال الأردنيين في دراسة المشاريع المستقبلية بهدف الإستفادة من خبرة الجمعية وأعضائها، والمشاركة في الملتقيات والمنتديات الإستثمارية والإقتصادية السياحية التي ينظمها كلا الجانبين، كما أشار إلى ضرورة توحيد الجهود لما في ذلك مصلحة وطنية في تنمية الوفود السياحية والتركيز قطاعياً على عدد من الدول التي من شأنها رفد السياحة الأردنية. وأعرب الطباع بأن هذه الاتفاقية ستعمل على توحيد الجهود بهدف تعزيز الإقتصاد الوطني، مؤكداً على أن الجمعية قد نجحت في تأسيس ما يقارب 30 مجلس أعمال مشترك وتنظيم لقاءات دورية مع نظرائهم من خلال تلك المجالس، مؤكداً على دور الجمعية الأردنية للسياحة الوافدة في جذب السياحة العربية والأجنبية إلى المملكة. وفي هذا السياق أكد الطباع بأن مجلس الأعمال الأردني التركي الذي سيعقد قريباً سيعمل على التواصل بشكل مكثف مع نظرائهم في تركيا للبدء باستقبال السواح الأتراك لما تتمتع به المملكة من مواقع أثرية وسياحية هامة تجذب السائح التركي، وأن على الجمعية العمل على إيجاد برامج بتكلفة مخفضة لاستقطاب السياحة الوافده من مختلف أنحاء العالم. وحضر اللقاء أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين عوني الساكت ومحمد البلبيسي، كما حضر عضو مجلس إدارة الجمعية الأردنية للسياحة الوافدة السيد ناصر زعترة.

لقاء حواري بين «رجال الأعمال» ووزير الصناعة والتجارة

تموز
8

ناقشت جمعية رجال الأعمال الأردنيين برئاسة رئيس الجمعية حمدي الطباع خلال لقاء حواري مع وزير الصناعة والتجارة والتموين الدكتور طارق الحموري أمس أبرز التحديات التي تواجه الملف الاقتصادي بالمملكة.
وقال الحموري أن الوزارة تعول على الخبرات المتراكمة لدى جمعية رجال الأعمال لوضع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لمعالجة التحديات الاقتصادية مشيرا إلى حجم التشبيك الذي أنجزته الجمعية مع مختلف القطاعات والهيئات الاقتصادية داخل وخارج المملكة.وأضاف أن الحكومة تنظر إلى الجمعية كرديف لدعم القطاعات الاقتصادية والتجارية والإستثمارية بالمملكة،مؤكدا على أن التحديات التي تواجه الاقتصاد حاليا لا تقل عن التحديات التي واجهتها معظم الدول المتقدمة بطريقها إلى تحقيق نمو واستقرار اقتصادي.

بدوره،أكد الطباع أن الأردن قادر وبالرغم من كل الظروف والإضطرابات التي مرت وتمر على الإقليم على وضع الإستراتيجيات والبرامج الوطنية لمعالجة التحديات الاقتصادية التي تواجهه للخلاص من شبح القروض والمديونية وبناء اقتصاد قادر على توفير حياة كريمة للمواطنين شريطة أن تكون البرامج مرنة وقابلة للمراجعة والمتابعة لتنفيذها.

المعشر خلال لقائه رئيس وأعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين : نريد قانون ضريبة دخل صلبا يحقق العدالة والنمو

تموز
26

قال نائب رئيس الوزراء وزير الدولة الدكتور رجائي المعشر ؛"أننا نريد قانون ضريبة دخل صلبا يساعدنا في اعادة تركيب العبء الضريبي بما يحقق العدالة والنمو". وأكد المعشر خلال لقائه رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين حمدي الطباع وعددا من أعضاء الجمعية،ضمن سلسلة الحوارات الحكومية حول قانون ضريبة الدخل، أهمية القيام بدراسة شاملة لجوانب القانون والإلتقاء بالفعاليات الاقتصادية وبيوت الخبرة بما يتيح للحكومة التعرف ودراسة كافة الآراء والأفكار.

ودعا خلال اللقاء الي حضره وزراء المالية الدكتور عز الدين كناكرية،والدولة لشؤون الإستثمار مهند شحادة ،والدولة لشؤون الإعلام جمانة غنيمات ، والدولة للشؤون القانونية مبارك أبو يامين، إلى مراجعة إجراءات الإدارة الضريبية وطريقة تقديم الإقرارات للوصول إلى معالجة موضوع التهرب والتجنب الضريبي . وهو «الإخفاء المقصود للدخل». وأهمية أن تكون صياغة مواد القانون واضحة.وبين أنه سيتم وضع قانون جديد يأخذ بعين الإعتبار وجهات النظر كافة على ضوء نتائج اللقاءات مع الفاعليات الاقتصادية وأصحاب الخبرة والرأي.وأوضح أن الحكومات السابقة لجأت من أجل تغطية العجز إلى رفع ضريبة المبيعات وأردف أن الضرائب غير المباشرة لا تحقق العدالة.

وأكد الطباع أهمية مراعاة الإستقرار في التشريعات والقوانين لما له أهمية في جذب المزيد من الإستثمارات إلى المملكة، داعيا إلى أن يكون هناك نهج اقتصاي جديد في ظل هذا الواقع الاقتصادي الصعب .ولفت إلى أن المواطن بات يتسأل حول جدوى أن يدفع ما يترتب عليه من ضريبة ولا يتلقى خدمة أفضل، خاصة في مجالات التعليم والصحة والنقل . وشدد على أهمية أن يكون هناك ثقة بين المكلف ضريبيا ودائرة ضريبة الدخل، وأن يكون هناك مساءلة وشفافية بما يحفز المكلف ويشعره بالراحة والرضا.وكان الدكتور المعشر التقى في مكتبه رئيس وأعضاء جمعية خبراء ضريبة الدخل والمبيعات،واستمع إلى آرائهم ومقترحاتهم بخصوص قانون الضريبة الجديد.ودعوا في مداخلاتهم إلى ايجاد إرادة تغيير لا إدارة تغيير ، وعقد برامج تدريبية لبعض موظفي دائرة ضريبة الدخل لتطوير ثقافتهم الضريبية وتفعيل الدور الرقابي على الموظفين،وتحسين الإدارة الضريبية.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث سبل تطوير قطاع الانشاءات

آب
13

التقى رئيس لجنة الإنشاءات في جمعية رجال الأعمال الأردنيين المهندس أنس سنو بحضور أعضاء مجلس الإدارة نقيب المهندسين المهندس أحمد سمارة الزعبي، نقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب، نائب نقيب المهندسين المهندس فوزي مسعد، و رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الاسكان المهندس زهير العمري للتباحث حول سبل تطوير قطاع الانشاءات والارتقاء به داخلياً وخارجياً وتوحيد جهود القطاع الخاص لتصدير المقاول الأردني وتسويقيه اقليمياً ودولياً، والوقوف على أبرز التحديات التي يواجهها القطاع في الداخل والخارج. وتصور أولي لإنشاء وحدة لتصدير الانشاءات والمقاولات.وأكد نقيب المهندسين المهندس أحمد سمارة الزعبي على أن النقابات بصدد إنشاء مجلس الإنشاءات الوطني الذي يهدف لتحفيز القطاع، وأكد على أن السوق الليبي مفتوح وكبير يستطيع احتمال المصدريين الأردنيين .ومن جهته أكد نقيب المقاولين المهندس أحمد اليعقوب على أنه يجب تحديد نقاط القوة والضعف بالقطاع وعلى أن اتحاد القطاع الخاص ضرورة للاتجاه للعمل الخارجي كوحدة متكاملة وأن النقابة على استعداد كامل للتعاون المشترك . وقال رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان المهندس زهير العمري أنه يجب أن يكون هناك تشاركيه بين الحكومة والقطاع الخاص فقطاع الانشاءات يعد مولد رئيسي لفرص العمل.فيما أكد المهندس أنس سنو رئيس لجنة قطاع الإنشاءات في الجمعية على ضرورة تأسيس وحدة متكاملة للتصدير للسوق الخارجي وتعد فرصة لقطاع الإنشاءات الأردني يجب التركيز عليها .

وقدم المهندس علي الكردي عضو الجمعية و لجنة الانشاءات مقترحاً لإنشاء تجمع اقتصادي مشترك على المستوى الوطني بالاشتراك مع النقابات تأكيداً على أن العمل المشترك هو الحل للخروج من الأزمة الحالية التي يمر بها القطاع . والاستعداد بشكل يتيح لمساهمة الشركات الأردنية في إعادة إعمار العراق وسوريا.وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة المهندس عبدالحليم عابدين ، والمهندس عوني الساكت ، والمهندس حسام الهدهد والمهندس يسري طهبوب وأعضاء لجنة الإنشاءات المهندس أنس سنو، المهندس علي الكردي، المهندس طلال سدر، المهندس جريس صوالحة، المهندس نبيل الزر ، المهندس أحمد صلاح.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تطالب ببرنامج إصلاح مالي وطني

أيلول
18

أبدى أعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين في اجتماعهم برئاسة حمدي الطباع رئيس الجمعية على تحفظهم على مشروع المعدل لقانون ضريبة الدخل لعام 2018، وحيث أن المشروع لا يواكب الأوضاع الاقتصادية الراهنة، مؤكدين بأنه سيعمل على طرد الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء ويعطل عدد من مواد قانون الاستثمار وعدد من قوانين ذات العلاقة مشيرين في الوقت ذاته بأن الاستثمار في المملكة لا زال يعاني من عدم استقرار التشريعات للحكومات المتتالية الأمر الذي لم يعمل على توطين العديد من الاستثمار بشقيه. وقد أكد رجال الأعمال بأن القانون لا يستند لأي أسس علمية في زيادة نسب الضرائب على الأفراد ومختلف القطاعات الاقتصادية، وأن مشروع القانون لا يحقق النمو المنشود في حال إقراره، وخصوصاً أن زيادة الضرائب تحدث انكماشاً في الاقتصاد الوطني،وتراجعاً في النمو الذي يشكل ركناً اساسياً لتجاوز المرحلة الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الأردني.

من جهة أخرى أبدى رجال الأعمال في الجمعية بأنه يجب العمل على وضع برنامج إصلاح مالي واقتصادي وطني شامل لا أن يكون خاضعاً لأي جهة خارجية، وضمن منظومة ضريبية شاملة لا من خلال تعديلات متتالية على قوانين الضريبة والاستثمار، وذلك لما أثبتته البرامج السابقة فشلها من خلال زيادة المديونية وعدم تحقيق النمو المنشود والقضاء على الفقر وزيادة البطالة وانخفاض الاستثمارات المحلية والأجنبية، في ضوء عدم وضوح الرؤيا حول المبالغ المتوقع تحصيلها من مشروع القانون المعدل والجهات التي ستصرف لها تلك المبالغ إن تم تحصيلها.

كما وأبدى أعضاء الجمعية أن حدود الاعفاءات والنسب الواردة في مشروع قانون الدخل على ضريبة الأفراد وشرائحها لا تحقق العدالة والتصاعدية في فرض الضريبة وخصوصاً بما يتعلق بتخفيض الإعفاءات للأعوام التالية لإقرار القانون وتجاهل التضخم السنوي لمستويات المعيشة في المملكة، وتآكل القدرات الشرائية للمواطن.

وإلغاء إعفاءات التعليم والصحة والتي لا تقدمها الحكومة للمواطنين بالمستوى المطلوب وعدم إمكانية الحكومة لتغطية تلك الخدمات .

كما تحفظ اعضاء الجمعية على رفع نسب الضريبة على القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعات الزراعة والصناعة بما في ذلك التصدير والخدمات المالية والاتصالات والتأمين والكهرباء والاستثمارات القائمة في المناطق التنموية والحرة. في ضوء معاناة تلك القطاعات الاقتصادية التي تمثلها الجمعية من ركود في النشاط الانتاجي والتصديري والخدمي داخلياً وخارجياً. كما وتحفظ أعضاء الجمعية على قيام الحكومة ومن خلال مشروع القانون المعدل على تطبيق مبدأ ازدواجية الضريبة المستحقة على الأشخاص وخاصة فيما يتعلق باعتبار الضريبة على المباني نفقة مقبولة بخلاف واقع الحال وما يترتب عنه من تراجع ونتائج سلبية على قطاع العقار.

وأبدى المجتمعون في مختلف القطاعات استغرابهم لجوء الحكومة إلى قوانين لرفع الضرائب والجباية من المواطن للإيفاء بإلتزاماتها، بدلاً من توضيح الإجراءات والبرامج التي وضعتها لصرف تلك الأموال وليس تسديداً لعجز الموازنة، مؤكدين في ذات الوقت على المضي قدماً في وضع برنامج تقشفي لنفقاتها وهياكلها من الوزارات والمؤسسات والهيئات المستقلة ومعالجة الفساد ومنح الامتيازات دون حدود والتي تكفي اذا ما تم تطبيقها لسداد عجز الموازنة لسنوات ماضية وقادمة.

الطباع: تفعيل قانون الوساطة وحل النزاعات ضرورة للاستثمار المحلي والأجنبي

تشرين أول
19

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على ضرورة تفعيل قانون الوساطة وحل النزاعات حفاظاً على الاستثمارات المحلية والأجنبية، جاء ذلك خلال لقاء معالي وزير العدل بسام التلهوني في مقر الوزارة بحضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية، وبين معالي وزير العدل بأن الوزارة تعكف حالياً على عقد لقاء مع رجال الأعمال لبحث آليات تفعيل القانون نظراً للضغط الهائل على المحاكم الأردنية والجهاز القضائي، لوضع الأدوات اللازمة لحل النزاعات قبل وصولها إلى المحاكم. مؤكداً في نفس الوقت بأن التعديلات الأخيرة على إجراءات التقاضي قد عملت على تطوير عملية التقاضي بين جميع الأطراف، وأن الوزارة تعكف حالياً على إجراء مزيداً من التطوير على منظومة التقاضي لدى المحاكم . كما بين معالي وزير العدل من جهة أخرى بأن العمل جاري أيضاً على تسهيل إجراءات التبليغ والحجز بصورة تضمن حقوق جميع الأطراف.

كما بين الطباع بأن موضوع الحجز على أموال الشريك المفوض الشخصية بدأت تؤرق المستثمرين ورجال الأعمال في الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة العامة على حد السواء، مؤكداً على أن هذا القرار سوف يؤثر سلباً على سير الأعمال في مثل هذا النوع من الشركات وأن تبعات مثل هذا القرار سوف يكون له تأثير سلبي على الاستثمار المحلي والأجنبي على المدى الطويل وذلك لتقييد وإعاقة بيئة الأعمال، وأنه لا يتوجب علينا المساس بالأموال الشخصية للشريك المفوض بالتوقيع وذلك لكونه مسؤولا فقط بمقدار حصته في الشركة تأكيداً لما ورد في قانون الشركات، وبما في ذلك الحجز على أموال المفوض عن الشركة دون تبليغه بذلك من عدد من الجهات كدائرة ضريبة الدخل والمبيعات خاصة وأن بعض تلك الشركات لازالت تحت التصفية الاختيارية أو الإجبارية. مشدداً على ضرورة إعادة النظر في قرارات الحجز والتبليغات القضائية أو التي تصدر عن مديرية الأموال الأميرية في وزارة المالية.

وأشار بسام التلهوني بأن قرارات محاكم التمييز والاستئناف هي جزء قرارات لها قدر عالي من التقدير والأخذ بها عند اصدار أي قرارات مستقبلية مؤكداً بأن الجهاز القضائي له استقلالتيه الكامل في اتخاذ قراراته القضائية. مؤكداً بأن الوزارة ستعمل على تطوير إجراءات الحجز والتلبيغات خلال المرحلة القادمة وإعطاء فرصة للمكلف بتسديد ما عليه من التزامات وفق أحكام التشريعات النافذة. كما بين بأن المجلس القضائي يعمل حالياً على فزر كافة القضايا غير المحكوم بها للتسريع بعملية إصدار القرارات وفق حيثيات تلك القضايا. هذا وناقش مجلس الإدارة عدد من القضايا التي تهم قطاع رجال الأعمال في المملكة وأثرها على بيئة الأعمال في المملكة بما في ذلك قضايات الشيكات الصادرة بدون رصيد وطول فترة التقاضي ونظام التبليغ الإلكتروني، بالإضافة إلى قانون تملك الشركات للعقارات والأراضي في المملكة والغرامات المترتبة عليها في حال عدم بيع تلك العقارات خلال مدة زمنية معينة في ضوء تباطئ الاقتصاد خلال هذه الفترة والركود الحاصل في عملية تداول العقار في المملكة.وحضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة السادة عصام بدير، عبد الحليم عابدين، عوني الساكت، محمد البلبيسي، حسام الدين الهدهد، يسري طبهوب ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

فعاليات اقتصادية ونقابية
تناقش مسودة قانون رخص المهن لمدينة عمان

تشرين أول
24

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في جلسة نقاشية لفاعليات اقتصادية ونقابية خلال جلسة حوارية عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمناقشة التعديلات الجذرية التي تنوي أمانة عمان إدخالها على مسودة قانون رخص المهن لمدينة عمان لعام 2018. وقدّم المجلس خلال الجلسة التي شارك فيها رئيس المجلس الدكتور مصطفى الحمارنة والأمين العام محمد النابلسي وممثلون عن أمانة عمان والدفاع المدني وممثلاً عن الجمعية المدير العام السيد طارق حجازي . عرضا للأسباب الموجبة والأهداف المرجوة من التعديلات على القانون، تلا ذلك نقاش موسع قدّم من خلاله المشاركون جملة من الملاحظات والتوصيات.

واتفقوا على ضرورة هندسة الإجراءات بالشكل الملائم والتشاور مع كافة الجهات في تنفيذ الربط الإلكتروني لإصدار الرخصة، بحيث يصبح هنالك توحيد بين الجهات؛ وإيجاد جهة واحدة تتولى مخاطبة كافة الجهات من خلال تعليمات تصدر في هذا الصدد تحت بوابة إلكترونية موحدة لإصدار رخص المهن وتجديدها.

وأكد المشاركون أهمية الحفاظ على الحقوق المكتسبة للأشخاص المصدرين لرخص المهن سابقاً وفق القوانين السابقة ضمن القانون الجديد والتشاور مع القطاع الخاص وممثليه حول إعداد الأنظمة والتعليمات اللاحقة للقانون. وكان من أبرز التعديلات التي اقترحها الحضور على مسودة القانون، تضمين نص للمادة (5/أ/4) النقابات العمالية وجمعيات أصحاب العمل المسجلة بموجب قانون العمال وإعفاؤهم من الرسوم بالإضافة إلى تعديل المادة (7) بحيث يكون النظام واضحاً حول المنشآت التي يسري عليها نصوص المادة سواء ذلك قبل سريان القانون الجديد أو بعده.

واقترح المشاركون إضافة تعديل على المادة (10/أ/4) حول المركبات المتنقلة والمخصصة لممارسة المهن وتحديد الأماكن التي يسمح لها بالتواجد فيها حماية لحقوق المؤسسات المتواجدة في تلك المناطق مسبقاً وبشكل دائم، مع إعادة النظر حول وجود موافقات مشروطة لبعض الجهات لغايات التسهيل وضمان تنفيذ المرخصين لهذه الشروط لاحقا. وطالب المشاركون تعديل النسبة الواردة في المادة (18/ب) لتعود إلى 20 بالمئة، وإعادة دراسة قانون الحرف والصناعات المعمول به أو دمج تشريعاته في القوانين الأخرى القطاعية.وفي ختام الجلسة اتفق المشاركون على تسليم توصياتهم مكتوبة للمجلس في موعد أقصاه يوم الأحد القادم لرفعها إلى أمانة عمان كي تؤخذ بعين الاعتبار عند صياغة القانون بشكله النهائي.

لجنة الاقتصاد والإستثمار ورجال الأعمال الأردنيين تتوافق حول بعض نصوص مشروع قانون ضريبة الدخل

تشرين أول
25

التقت لجنة الاقتصاد والاستثمار برئاسة سعادة النائب الدكتور خير أبو صعيليك، رئيس وأعضاء جمعية رجال الأعمال الأردنيين في مقر مجلس النواب، لمناقشة مشروع قانون ضريبة الدخل وأثاره الاقتصادية على الاستثمار والأفراد على حد السواء. وأكد أبو صعيليك أن اللجنة أجرت نقاشات وحوارات مع المعنيين والمختصين حول مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2018، حيث تم عقد ما يُقارب 20 اجتماعا. وأضاف خلال ترؤسه اجتماعا للجنة اليوم، بحضور مدير عام ضريبة الدخل والمبيعات حسام ابو علي، أنه وصل للجنة عدد كبير من الملاحظات والاقتراحات حول مشروع القانون وهي قيد الدراسة.

وقدم حمدي الطباع رئيس الجمعية ملاحظات جمعية رجال الأعمال الأردنيين والتي تعكس وجهات نظر أعضاء الجمعية من رجال الأعمال الأردنيين الذين يمثلون أحد عشر قطاعاً اقتصادياً، بخبرات تراكمية على مدى سنوات عاصروا خلالها العديد من التشريعات وأثرها على النمو الاقتصادي للمملكة. مؤكداً أن زيادة الضرائب على القطاعات الاقتصادية المختلفة في أي اقتصاد لن يؤدي إلى أي نمو اقتصادي حقيقي، بل سيؤدي إلى انكماش كبير في الاقتصاد الوطني ولن يعمل على تحفيز النمو والذي يتحقق من خلال تحفيز الاستثمارات وتوطينها لزيادة نسب النمو المنشودة والقضاء على الفقر والبطالة في مجتمعنا، وهو الأمر الذي حصل في مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل والمبيعات لسنة 2018 والذي عمل إضافة إلى زيادة نسب الضريبة المفروضة، على تعطيل بعض مواد قانون الاستثمار المعمول به والتي كانت من شأنها جذب الاستثمارات الخارجية. من جهة أخرى فإن أهمية الاستقرار التشريعي يعتبر من أهم عوامل جذب تلك الاستثمارات التي انخفضت بشكل كبير. وعليه في ظل تعميق إنكماش الاقتصاد فإن ذلك لن يعمل على زيادة الإيرادات الحكومية المرجوة من هذا المشروع.

وقد استمعت اللجنة إلى كافة الملاحظات التي قدمت خطياً إلى رئيس اللجنة، وتوافقت اللجنة والجمعية على ضرورة إجراء بعض التعديلات فيما يتعلق بحماية الصناعة الأردنية من خلال منح حوافز للمصدرين الأردنيين تعمل على تخفيض العبئ الضريبي الناتج عن الضريبة على الصادرات بما في ذلك الصناعات القائمة في المناطق الحرة. كما اتفقت اللجنة مع رأي الجمعية على تعديل المادة المتعلقة بقبول كامل ضريبة الأبنية والأراضي كنفقة مقبولة لتصبح قبول (50 %) من قيمتها كنفقة مقبولة وتخفيض ما نسبته (50 %) من تلك الضريبة من إجمالي الضريبة المستحقة على الأشخاص. ووافقت اللجنة على أحد مقترحات الجمعية المتعلق بفرض ضريبة لا تقل عن ألف دينار لشركات التضامن والتوصية البسيطة والتي لا تلتزم بتنظيم سجلات وبيانات مدققة، لتصبح 500 دينار.

وأثنى الطباع بأن الجهود التي قامت بها لجنة الاقتصاد والاستثمار خلال الفترة الماضية في مناقشاتها لمشروع القانوني ستأتي حتماً في مصلحة الاقتصاد الوطني والمستثمر والمواطن بشكل متوازن.

لقاء وفد البنك الأوروبي لاعادة الاعمار والتنمية

اذار
4

التقى مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين بوفد من البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية للحديث حول آلية عمل البنك وسبل تعزيز التعاون الثنائي بين الجمعية والبنك الاوروبي.

ورحب عضو مجلس الإدارة المهندس عبدالحليم عابدين بالوفد، معرفاً بجمعية رجال الأعمال الأردنيين ونشأتها ومهامها ودورها الملموس في مسيرة الاقتصاد الوطني وقدرتها على جلب الاستثمارات الاجنبية من خلال الترويج للمناخ الاستثماري الجاذب في المملكة، والخصائص والمزايا الاستثمارية واهمها الموقع الاستراتيجي والمناخ الاستثماري الجاذب والاستقرار الامني والسياسي. مضيفاً بأن الأردن يعتبر تجمع رئيس للمنطقة ولمشاريع اعادة الاعمار في الدول المتضررة من النزاعات والحروب، مشيراً إلى توجه السلع الأردنية نحو أسواق جديدة وغير تقليدية.

من جهته، بين السيد جابريل ليوتا المستشار في شؤون الاقتصاد والسياسة والحوكمة في البنك الاوروبي مهام البنك وآلية عمله والمجالات التي يختص بها، منوهاً إلى دعوة جلالة الملك عبدالله الثاني لرئيس البنك الاوروبي للعمل في الاردن وتحسين مناخ وبيئة الأعمال فيه.

وقالت السيدة روان عازر المصرفي المشارك في البنك الاوروبي بأن البنك يعمل في الاردن منذ العام 2012 حيث ينتشر في 7 مدن عربية، مشيرةً إلى وجود استراتيجية للبنك الاوروبي للاردن للعام 2020، مؤكدةً بأن الهدف الرئيسي للبنك هو تطوير القطاع الخاص من خلال القروض والاستشارات الفنية المتخصصة، حيث تخطت حجم القروض الممنوحة من قبل البنك في الاردن عتبة المليار دولار امريكي.

من جهته، أشار السيد حسام الدين الهدهد إلى أن الوقت قد حان للاعتماد على الذات والاعتماد على مصادر الدخل المرتبطة بالثروة البشرية والعنصر البشري، خصوصاً في ظل عدم وجود مصادر للطاقة أو النفط، مشدداً على حاجة الاردن للتدريب المهني المتخصص في مختلف الحرف والمهن وتأهيلها للانخراط في سوق العمل. مشدداً على ضرورة تطوير الشركات الاردنية للدخول في مشاريع إعادة الإعمار وتاهيلها للمنافسة مع الشركات الأخرى. فيما سلط السيد يسري طهبوب الضوء على المشاكل الحالية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وعلى رأسها الدين العام ومحدودية الموارد والبطالة والمحيط السياسي الملتهب.

يشار الى أن البنك الاوروبي لإعادة الاعمار والتنمية (EBRD) هو بنك تنموي متعدد الاطراف، يستخدم الاستثمار كأداة للمساعدة في بناء اقتصادات السوق، وقد تأسس البنك في عام 1991 حيث ركز البنك في البداية على بلدان الكتلة الشرقية السابقة وسعى إلى دعم تنمية الديمقراطية في 30 دولة من وسط أوروبا إلى آسيا الوسطى.

تعزيز العلاقات الاقتصادية بين المكسيك والأردن

ايار
27

قامت جمعية رجال الأعمال الأردنيين والغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة باستكمال توقيع مذكرة تفاهم ثنائية لتعزيز الروابط بين البلدين وزيادة التعاون في المجالات التجارية، الاقتصادية، وتكنولوجيا المعلومات .ووقع المذكرة عن جمعية رجال الأعمال الأردنيين رئيس مجلس إدارتها معالي حمدي الطباع بحضور سعادة السفير المكسيكي في عمان السيد انريكي روخو، وعن الغرفة العربية المكسيكية للصناعة والتجارة رئيسها السيد خواكين بريا، الذي سبق أن وقع الإتفاقية عن الجانب المكسيكي خلال شهر نيسان الماضي في وزارة الخارجية المكسيكية، وفقاً للبروتوكول الدبلوماسي المتبع.

وأعرب حمدي الطباع رئيس الجمعية عن تقديره لكافة الجهود المبذولة من طاقم السفارة المكسيكية في عمان، مؤكداً على ضرورة إيجاد آلية لتطوير العلاقات بين البلدين والقطاعات موضع الاهتمام، مشيراً في الوقت ذاته بأن هذه الاتفاقية تمثل نقطة انطلاق لرجال الأعمال في كلا البلدين لتكثيف الزيارات المتبادلة بينهما والاطلاع على فرص الاستثمار عن كثب وفرص التبادل التجاري في كلا البلدين.من جهته أعرب سعادة السفير المكسيكي السيد انريكي روخو عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية التي ستساهم في تعزيز الثقة بين مجتمعي الأعمال في كلا البلدين، مشيراً إلى أن هذه الإتفاقية تعتبر أول اتفاقية تعاون تجاري واقتصادي بين البلدين.

وأشار السفير روخو إلى حجم التجارة الكبيرة التي تجمع المكسيك مع دول أمريكا اللاتينية حيث يجمعها ما يقارب 23 اتفاقية تجارة حرة مع دول العالم وتتركز في دول أمريكا اللاتينية، مضيفاً بأن حجم التجارة البينية بين البلدين قد بلغت 50 مليون دولار خلال العام الماضي، حيث تستورد المكسيك من الاردن الأقمشة والملبوسات والأسمدة، فيما تستورد الأردن من المكسيك معدات النقل وأجزاءها ولوازمها والآلات والاجهزة والمعدات الكهربائية، معرباً عن أمله بزيادة التبادل التجاري بين البلدين خصوصاً بعد توقيع الاتفاقية. مبدياً اهتمامه بقطاع السياحة وبعض القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وشدد الطباع على ضرورة المضي قدماً بعد توقيع الاتفاقية وأن يصار الى تبادل القوانين والأنظمة والتعليمات الرئيسية بين البلدين وخصوصاً التشريعات المتعلقة بالاستثمار، والقطاعات الواعدة. مضيفاً إلى إمكانية التعاون بين البلدين للوصول الى الأسواق العربية وأسواق شرق أفريقيا بهدف وصول المستثمرين ورجال الاعمال من كلا البلدين الى هذه الدول. وبين الطباع أن القطاعات الواعدة كقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع

الصناعات الدوائية من الممكن الاستثمار فيها ، مشيراً إلى إمكانية تنظيم ورشة عمل في المستقبل القريب لأعضاء الجمعية بهدف التعريف بالفرص الاستثمارية في كلا البلدين، بهدف تزويد الاعضاء بكافة التفاصيل والمعلومات عن المكسيك.

هذا وقد تأسست غرفة التجارة العربية المكسيكية منذ أكثر من عشرين عاماً كمنظمة مكرسة لتعزيز الفرص التجارية بين المكسيك والدول العربية، حيث تعد أول مؤسسة مكسيكية في هذا المجال. وبموجب مذكرة التفاهم اتفق الجانبان على تشجيع تبادل المعلومات وفرص الأعمال بين البلدين. هذا وتهدف المبادرة إلى خلق روابط أوثق بين رجال الأعمال في الأردن والمكسيك وبناء شراكة قوية بين المستثمرين في كلا البلدين، من خلال تبادل المعلومات التجارية والاقتصادية والتقنية والاستثمارية، وتبادل الزيارات بين رجال الأعمال والوفود التجارية من كلا البلدين وتوفير الدعم الملائم لهم.

يشار إلى قيام سفارة المكسيك في عمان برعاية المفاوضات بين الجانبين، لتوقيعها في عمان والمكسيك. ومن الجدير بالذكر بأنه ومنذ تأسيس السفارة المكسيكية في العام 2015، فقد سعت الجمعية إلى اكتشاف وتحديد الفرص القائمة بهدف زيادة التقارب بين البلدين في مجالات التجارة والاستثمار، ترجمة لرؤى صاحب الجلالة الهاشمية في متابعة وتطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية في دول العالم، وذلك بعد زيارة جلالة الملك إلى المكسيك في العام 2014 والبدء بمفاوضات تهدف لتوقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين.

رجال الأعمال الأردنيين تبرم مذكرة تفاهم مع الغرفة الألفية الدولية للتجارة والصناعة والزراعة الهندية

أيلول
17

أعرب حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال توقيع مذكرة تفاهم بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين والغرفة الألفية الدولية للتجارة والصناعة والزراعة الهندية، بأن هذه المذكرة سوف تعزز التعاون بين البلدين وتساهم إيجابيا في خلق شراكة قائمة على تحقيق المنفعة المشتركة من حيث تشجيع زيارات الاستثمارات الهندية في المملكة وتعزيز أواصر العلاقات التجارية بين القطاعين الخاص في كلا البلدين.هذا ووقع مذكرة التفاهم في مقر الجمعية حمدي الطباع نيابة عن الجمعية وعن الجانب الهندي وقعها السفير الهندي السابق لدى المملكة ورئيس الغرفة أنيل تريغونيات. والتي تضمنت اتفاق الطرفين العمل على تطوير العلاقات التجارية أعضاء المؤسستين، بالإضافة إلى تبادل المعلومات الاقتصادية المتضمنة لأفضل الفرص الإستثمارية والسياسات التجارية من أجل تقوية التعاون التجاري والتكنولوجي والصناعي بين الهند والأردن، كما تهدف المذكرة إلى تقديم الإستشارات الفعالة والمنظمة بخصوص سياسات الإستثمار والتجارة الدولية.

وبدوره، أعرب رئيس الغرفة أنيل تريغونيات عن سعادته باللقاء مبينا أن الغرفة تهدف إلى تحقيق العديد من الأهداف التي تساهم في تطوير القطاع الخاص في الهند وأن مذكرة التفاهم اليوم سوف تكون نقطة البداية في تحقيق تلك الأهداف. هذا وقد اتفق الجانبان بحضور عضو مجلس الإدارة يسري طهبوب وطارق حجازي مدير عام الجمعية والملحق التجاري في السفارة الهندية في عمان، على عقد مجموعة من اللقاءات المنظمة بهدف تبادل وجهات النظر ومتابعة عملية تطبيق مذكرة التعاون. والتنسيق لعقد لقاءات مع أطراف ثالثة من خلال مجالس الأعمال التي تربط كل من الجمعية والغرفه مع نظرائهم في مختلف دول العالم.

تحت رعاية وزير الدولة لشؤون الاستثمار
انطلاق أعمال منتدى الاستثمار الأردني المصري
والدورة العشرون لمجلس الأعمال الأردني - المصري

تشرين أول
1

برعاية معالي السيد مهند شحادة وزير الدولة لشؤون الاستثمار تم عقد منتدى الاستثمار الأردني المصري والدورة العشرون لمجلس الأعمال الأردني المصري المشترك بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين وجمعية رجال الأعمال المصريين والذي شارك به عدد من رجال الأعمال المصريين والأردنيين بحضور سعادة طارق عادل سفير جمهورية مصر العربية لدى المملكة الأردنية. وبحث المنتدى العلاقات الاقتصادية الأردنية المصرية في مختلف القطاعات و سبل تطوير هذه العلاقات بين البلدين على مستوى القطاع الخاص من خلال مشاركة هيئة الاستثمار في البلدين وعدد من شركات التطوير في المملكة.

وتضمن المنتدى عقد لثلاث جلسات عمل هدفت إلى عرض أهم الفرص الإستثمارية في الأردن ومصر وتحدث عدد من أعضاء الجمعية في كلا الطرفين من خلال جلسات العمل المنعقدة حول إمكانية الإستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة وتعزيز سبل التعاون بين البلدين. وقدم عدد من المشاركين وعلى رأسهم وكيل وزارة التجارة والصناعة المصرية أحمد عنتر عرض يتضمن فيه أهم الإقتراحات حول امكانية استفادة الشراكة الأردنية المصرية من الإتفاقيات التجارية الدولية خاصة من خلال دخول مصر في اتفاقية السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية (دول الكوميسا)، كما تم عرض آلية الإستفادة من اتفاقية أغادير للتصدير إلى الإتحاد الأوروبي.

وأكد حمدي الطباع رئيس مجلس الأعمال الأردني-المصري بأن مجلس الأعمال الذي تأسس في العام 1985 مع جمعية رجال الأعمال المصريين يعمل على تسهيل وبحث المعوقات التي تواجه رجال الأعمال في البلدين، مبينا بأن المجلس سيعمل على رفع توصياته إلى حكومتي البلدين للعمل على زيادة حجم الإستثمارات بين الأردن ومصر والتي بلغت ما يقارب مليار دولار كاستثمارات مصرية في المملكة وحجم استثمارات أردنية في مصر تبلغ إثنان مليار دولار وتحتل الاستثمارات الأردنية المرتبة 23 ضمن الدول المستثمرة في مصر. من جانبه، بين المهندس علي عيسى رئيس مجلس الأعمال المصري الأردني بأن العلاقات الثنائية بين البلدين قد شهدت تطوراً ملحوظاً سواء على مستوى التجارة أو الاستثمارات المشتركة كما وبحثت أعمال المجلس سُبل إقامة استثمارات مشتركة للدخول إلى أسواق ثالثة سواء عربية أو أوروبية أو افريقية.

الطباع يؤكد على أهمية تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الوطن العربي

شباط
1

أكد معالي السيد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على دور الاستثمارات العربية المشتركة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، وارساء الدعائم الأساسية للتكامل الإقتصادي العربي وترسيخ المصالح المشتركة بين الدول العربية. وشدد الطباع خلال لقائه السفير اليمني لدى المملكة سعادة السيد علي أحمد العمراني يرافقه الوزير المفوض عبدالله العزعزي بضرورة القضاء على معضلتي الفقر والبطالة كعوائق رئيسية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في الوطن العربي.ولفت الطباع الذي يشغل أيضاً رئاسة اتحاد رجال الاعمال العرب إلى دور جمعية رجال الاعمال الاردنيين في تاسيس الاتحاد منذ العام 1997 الذي يهدف إلى تعزيز الروابط والتعاون والتنسيق بين رجال الأعمال العرب من مختلف القطاعات الاقتصادية في إطار التكامل الاقتصادي العربي.

كما أشار الطباع إلى انعقاد الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي في منطقة البحر الميت والذي عقد في شهر نيسان 2018 تحت عنوان «نحو شراكات عربية تكاملية»، معرباً عن أمله في ذلك الوقت عن مشاركة عدد كبير من رجال الأعمال اليمنيين في الملتقى.

من جانبه، أكد سعادة السفير اليمني علي العمراني دعوته رجال الأعمال اليمنيين في المنطقة لحضور الملتقى، مشيراً إلى رجال الأعمال اليمنيين التي تستوطن استثماراتهم المملكة، بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية. التي يقطنها 400 ألف يمني.وأضاف العمراني بأن المنتجات اليمنية أصبحت تواجه صعوبة في تصديرها الى الخارج ووصولها الى الاسواق العربية والدولية بسبب ظروف الحرب التي تدور في اليمن والحظر المتزامن على البضائع اليمنية. مشيراً إلى أبرز صادرات بلده كالعسل اليمني والأسماك والتي تصدرها الى معظم دول العالم.

كما ويشار الى ان حجم التبادل التجاري بين البلدين قد بلغ خلال العام 2016 ما قيمته 44 مليون دينار، كان نصيب الصادرات الأردنية منها ما يزيد عن 41 مليون دينار تركزت في الأدوية ومحضرات الصيدلة ومنتجات صناعة الأغذية.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة السيد حسام الدين الهدهد والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

الطباع : العلاقات الأردنية اللبنانية نموذج للعلاقات العربية

كانون ثاني
14

أكد معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على متانة العلاقات الأردنية اللبنانية المميزة باعتبارها نموذج للعلاقات العربية العربية، جاء ذلك خلال لقاء سعادة السفيرة اللبنانية الجديدة في المملكة السيدة ترايسي شمعون في مقر السفارة.وأشار الطباع خلال اللقاء إلى مجلس الأعمال الأردني اللبناني الموقع منذ العام 2000 ما بين الجمعية ومنتدى الندوة الاقتصادية اللبنانية، مشدداً على ضرورة تفعيل نشاطات هذا المجلس والإجتماعات الدورية المرتبطة به في سبيل تعزيز العلاقات التجارية والإقتصادية بين البلدين، وتسويق فرص الاستثمار في المملكة والترويج لمناخ الاستثمار الجاذب فيها، وزيادة حجم الإستثمارات المشتركة بين البلدين.

ولفت الطباع إلى استضافة الجانب اللبناني للملتقى الخامس لمجتمع الأعمال العربي في بيروت، الجمهورية اللبنانية خلال الفترة 9-2001/4/11 برعاية دولة المغفور له الشيخ رفيق الحريري – رئيس وزراء الجمهورية اللبنانية والملتقى الثالث عشر لمجتمع الأعمال العربي خلال الفترة 14-2010/10/15 برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني سعد الحريري. مشيراً إلى انعقاد الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي والذي تم عقده في منطقة البحر الميت خلال شهر نيسان 2018 تحت عنوان «نحو شراكات عربية تكاملية»، معرباً عن أمله في ذلك الوقت عن مشاركة عدد كبير من رجال الأعمال اللبنانيين في الملتقى.

وتطرق الجانبان خلال اللقاء للأزمة السورية وما ألقته من ظلال على كل من الأردن ولبنان، التي أثرت على خطوط الاتصال البري بين الأردن ولبنان وبين الأردن وشرق أوروبا؛ الأمر الذي رتب كلفا اقتصادية إضافية على الاقتصاد الوطني، مجددين الدعوة بإعادة النظر بأجور النقل الجوي وأجور الشحن بين البلدين.

من جانبها أكدت سعادة السفيرة اللبنانية ترايسي شمعون حرصها على تعزيز وتطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين، مشيدة بالعلاقات المميزة التي تربط كلا البلدين ومكانة الأردن التي تكن لها كل الحب والاحترام. وشددت شمعون على ضرورة إقامة مشروعات مشتركة ورفع حجم التبادل التجاري بين البلدين وحل المشاكل التي تعيق حركة التبادل التجاري وأبرزها فتح الطريق البري ومعاودة النشاط التجاري لسابق عهده. مشيرة إلى وجود عدد من المستثمرين اللبنانين في الأردن، وتأمل بأن ترى نشاط لمستثمرين أردنيين في لبنان، داعية في ذات الوقت إلى الإستفادة من خبرة رجال الأعمال والمستثمرين اللبنانيين في الأسواق العالمية وخصوصاً في الدول الأفريقية.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر والسيد عبدالحليم والسيد عوني الساكت والسيد حسام الدين الهدهد والسيد يسري طهبوب

الطباع يؤكد على ضرورة تحويل زيارة الملك الأخيرة إلى هولندا إلى مشاريع حقيقية

نيسان
23

أكد معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على أهمية الزيارات الملكية التي يقوم بها جلالة الملك عبدالله الثاني الى مختلف دول العالم، والتي تفتح آفاق اقتصادية واستثمارية مهمة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتعزيز موقع الأردن على خارطة الاستثمارية العالمية.

وأشار الطباع خلال لقائه سعادة السفيرة الهولندي في عمان بوربرة يوزياس في مقر السفارة إلى زيارة جلالة الملك الأخيرة إلى هولندا مشدداً على ضرورة تحويل نتائج هذه الزيارة الى فرص اقتصادية واستثمارية على أرض الواقع وايجاد شراكات حقيقية وخلق مشاريع ذات أثر مباشر بتوفير فرص عمل وتقليل معدلات الفقر والبطالة. مشدداً على أن تكون المملكة حاضنة للاستثمار الاجنبي في مختلف القطاعات الحيوية.

وأضاف الطباع بضرورة الاهتمام بقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق خلق شراكات حقيقية بين شركات القطاع الخاص في كلا البلدين، الى جانب الاستفادة من خبرة الجانب الهولندي في مجال الزراعة وقدرتها على الاستثمار في القطاع الزراعي الاردني الذي يعاني من شح المياه من خلال التقنيات المتطورة والحديثة التي توفرها شركات هولندية كبرى في هذا المجال، ودعم تجربة الدمج بين الزراعة التقليدية والزراعة المائية التي تقلل الاعتماد على المياه العذبة لري المحاصيل الرئيسة بنسبة تصل إلى 90 %، بالاضافة الى انشاء مراكز التدريب المهني التي تميزت بها هولندا خلال الفترة الماضية.

من جهتها أكدت سعادة السفيرة الهولندية بوربرة يوزياس عن تطلعها في ذلك الوقت إلى مشاركة الجانب الأردني في أعمال مؤتمر بروكسل الثاني الذي عقد خلال الفترة 24-2018/4/25 والذي نظمه الاتحاد الاوروبي، مؤكدةً متابعة بلادها والاتحاد الأوروبي للأوضاع الراهنة في الأردن والاطلاع عن قرب على واقع التحديات التي تواجه الأردن والبحث في كيفية الدفع تجاه مساعدة الأردن ضمن أُطر التعاون بين الأردن والاتحاد الأوروبي.

ولفتت السفيرة يوزياس إلى فرص التعاون المشترك بين الجانبين والاستفادة من خبرة هولندا الطويلة في الموانيء واللوجستيات حيث تمتلك أكبر ميناء في اوروبا، ميناء روتردام الذي يعمل منذ القرن الرابع عشر ويعد من أكثر موانئ العالم ازدحاماً ومناولة. مضيفة بأن ميناء العقبة يعتبر نقطة مهمة للوصول الى دول العالم. مؤكدةً على أهمية القطاع الخاص في كلا البلدين وقدرته على بناء وتطوير العلاقات الاقتصادية في كلا البلدين.

السفير المغربي يشيد بنجاح أعمال «ملتقى مجتمع الأعمال العربي السادس عشر»

نيسان
24

أكد معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على دور الجمعية المستمر في توطيد العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع نظرائهم رجال الأعمال في الوطن العربي ودول العالم، وذلك خلال لقاء سعادة السفير المغربي في عمان السيد محمد ستري في مقر الجمعية .ودعى الطباع الى ضرورة تنشيط عمل مجلس الأعمال الأردني المغربي وتحقيق انطلاقة جديدة نحو علاقة اقتصادية أقوى من خلال استغلال الفرص واقامة المشاريع المشتركة بين البلدين، والعلاقات التاريخية التي تجمع البلدين.

من جهته، أشاد سفير المملكة المغربية السيد محمد ستري بنجاح ملتقى مجتمع الأعمال العربي السادس عشر المنعقد في البحر الميت خلال الفترة 7-8 نيسان بتنظيم مشترك من اتحاد رجال الأعمال العرب وجمعية رجال الأعمال الأردنيين، مؤكداً على الدور المهم لرجال الأعمال والقطاع الخاص. مؤكداً على التوجيهات العليا قبل وصوله لعمان لاستلام مهامه بضرورة رفع مستوى العلاقات بين البلدين وخصوصاً العلاقات الاقتصادية والاستثمارية ورفع حجم التبادل التجاري بين البلدين، يشار إلى أن حجم التبادل التجاري قد بلغ 36 مليون دولار للعام 2016.وأكد الجانبان على ضرورة الاهتمام وتطوير حركة النقل الجوي بين البلدين لتحقيق المزيد من التقارب بين البلدين والشعبين الشقيقين، وتسهيل انتقال رجال الأعمال ورفع مستويات التبادل التجاري، وتنشيط الحركة السياحية بين البلدين مما يعمل على تطوير العلاقات الثقافية وتقارب الشعبين.

وأكد الطباع بأن الأردن مستعد لتسهيل حركة التبادل التجاري عبر خليج العقبة للرحلات البحرية المتجهة من المغرب إلى دول الخليج العربي وبالأخص المتجهة إلى موانئ جدة، خصوصاً بأن حركة النقل البحري من الموانئ المغربية إلى دول الخليج العربي تشهد نشاطاً ملحوظاً، وقد أكد السفير المغربي بأنه سيدفع في هذا الاتجاه من خلال ميناء طنجة الدولي الذي يعتبر من أكبر موانئ شمال أفريقيا والذي احتفل قبل فترة بتصدير السيارة رقم مليون الى دول أوروبا. مؤكداً على وجود مزارات سياحية في الأردن والمنطقة، منوهاً الى بذله كافة الجهود في سبيل تكثيف زيارات المواطنين المغربيين إلى المملكة بعد تفعيل خطوط منتظمة بين البلدين. مبيناً بأن عدد الجالية الأردنية في المغرب بلغت ما يقارب 4000 مواطن أردني. وقال أيضاً بأن عدد الجالية المغربية في الأردن بما في ذلك الطلبة في الجامعات الأردنية وصل الى 3000 طالب في ضوء عدم وجود كوتا مخصصة للطلبة المغربيين في الأردن.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر والسيد يسري طهبوب والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

الطباع والشامسي يشيدان بمستوى العلاقات الأردنية الإماراتية

نيسان
29

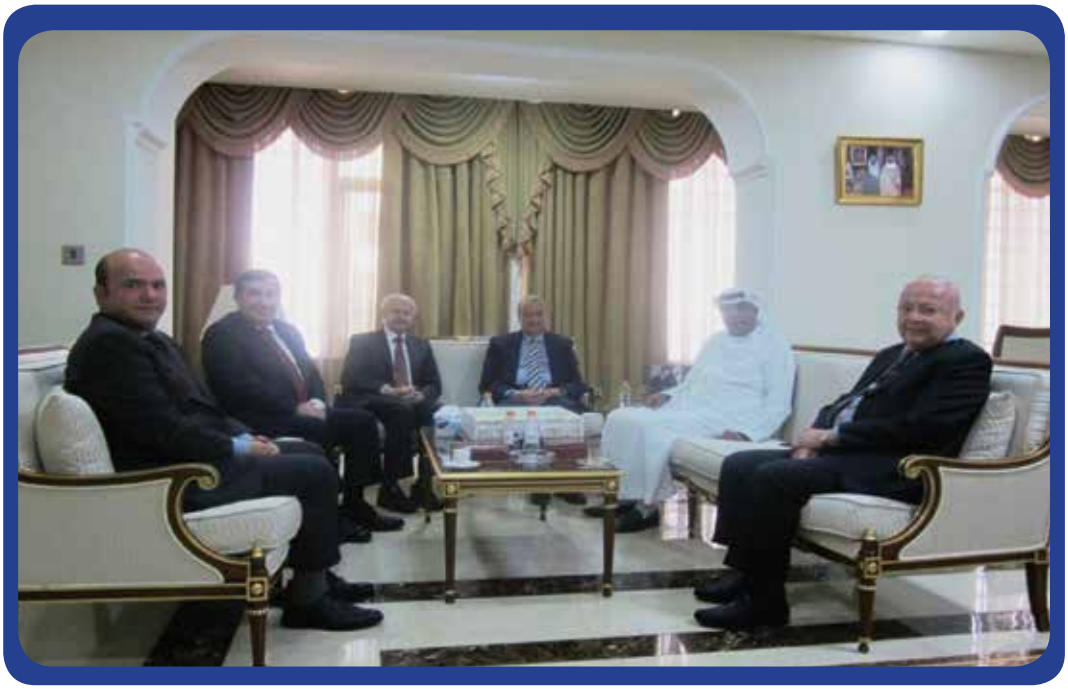

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على عمق العلاقات الاردنية الاماراتية على مستوى قيادة البلدين والحكومتين والشعبين الشقيقين، مشيراً إلى تاريخية هذه العلاقات المبنية على الاخوة والمحبة والتعاون المشترك، والتي تشكل نموذجا يحتذى للتعاون في مختلف المجالات. وشدد الطباع خلال لقاءه سفير دولة الامارات العربية المتحدة في المملكة سعادة السيد مطر الشامسي في مقر السفارة ، على ضرورة تبني سياسات تشريعية واضحة تراعي مصلحة القطاعات المتداخلة وثبات التشريعات الاقتصادية التي ترتبط بشكل مباشر بالاستثمار ونسب النمو.

وأتى هذا اللقاء ضمن إطار جهود الجمعية في تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية العربية، والتداول بأبرز المستجدات الاقتصادية التي تهم مصلحة البلدين. وأشاد الطباع بمشاركة وفد السفارة الإماراتية في أعمال الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي الذي انعقد خلال الفترة 7-8 نيسان 2018 في منطقة البحر الميت تحت عنوان «نحو شراكات عربية تكاملية».

من جانبه أشار السفير الشامسي إلى المعوقات التي تواجه المستثمر الاماراتي، مؤكداً على ضرورة وجود بيئة تشريعية مستقرة وثابتة. مشيداً بمستوى العلاقات المميزة التي تمتد منذ نهاية فترة الخمسينات من القرن الماضي واصفاً اياها بالراسخة والمتجذرة، التي عززتها جهود جلالة الملك عبدالله الثاني وسمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان. مؤكداً ايلاءه مزيداً من الاهتمام بجذب المزيد من الاستثمارات الإماراتية إلى المملكة.يشار إلى أن الإستثمارات الإماراتية في المملكة قد بلغت حوالي 16 مليار دولار، في العديد من القطاعات الإقتصادية كقطاع العقار والصناعة وبورصة عمان، اضافة الى وجود فروع لبنوك إماراتية في الأردن، ومشاريع في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، بالإضافة إلى مشاريع مرسى زايد وتشغيل الخدمات البحرية لميناء العقبة وتطوير حي الكرامة، ومشروع كارفور التجاري، من جهة أخرى فقد حازت الإستثمارات الأردنية في الإمارات على نسبة 17 % من إجمالي الاستثمار الأردني في الخارج.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر والسيد حسام الدين الهدهد والسيد يسري طهبوب والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

انطلاقه جديدة للاستثمارات الأردنية الكويتية المشتركه

أيلول
23

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على عمق العلاقات الاردنية الكويتية على مستوى قيادة البلدين والحكومتين والشعبين الشقيقين، والتي تشكل نموذجا للتعاون في مختلف المجالات خاصة الاستثمارية و الاقتصادية. وشدد الطباع خلال لقاءه سفير دولة الكويت في المملكة سعادة السيد عزيز الديحاني في مقر السفارة ، على ضرورة تطوير وتعزيز العلاقات التي ترتبط بشكل مباشر بالاستثمار والاقتصاد حيث ان الاقتصاد هو العامود الفقري للوطن العربي. وقد قدم معالي الطباع اقتراحا لعقد منتدى استثماري اردني كويتي وتشكيل لجنة استثمار مشترك من القطاع الخاص. كما واكد على دور الكويت في مبادرات تمويل المشاريع العربية المشتركة.

وأتى هذا اللقاء ضمن إطار جهود الجمعية في تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية العربية، والتداول بأبرز المستجدات الاقتصادية التي تهم مصلحة البلدين. وأشار الطباع الى الملتقيات التي عقدها اتحاد رجال الأعمال العرب بين البلدين في عام 1999 وعام 2013. والتي هدفت إلى تسويق فرص الاستثمار في المملكة والترويج لجذب الاستثمار إلى الاردن، وزيادة حجم الاستثمارات المشتركة. كما وتعتبر دولة الكويت من الدول المؤسسة للإتحاد.

من جانبه، أشار السفير الديحاني إلى ان الطاقات البشرية الأردنية قادرة على خدمة الوطن العربي ، مؤكداً على ان الأردن ارض خصبة وجاذبة للاستثمار مبيناً على ضرورة عمل خارطة طريق لتقوية العلاقات بين رجال الاعمال، خاصة في قطاعات السياحة والسياحة العلاجية مؤكداً ايلاءه مزيداً من الاهتمام بجذب المزيد من الاستثمارات الكويتية إلى المملكة.

وأكد السفير على الدور المرتقب في مشاريع إعادة إعمار سوريا والمشاريع المرتبطة بهما وأن الاردن مركز انطلاق للشركات الكويتية وان تكون هناك مساحة لتحرك الاستثمارات. مشيراً في ذات الوقت إلى الموقع الاستراتيجي والمميزات الإستثمارية الموجودة لدى المملكة.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر والسيد عوني الساكت والسيد حسام الدين الهدهد والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

الطباع يكرم السفير المصري في عمان

تشرين أول
15

كرَّم معالي السيد حمدي الطباع ، رئيس جمعية رجال الأعمال الاردنيين، رئيس اتحاد رجال الأعمال العرب، سعادة السيد طارق عادل سفير جمهورية مصر العربية ، بمناسبة انتهاء فترة عمله كسفير لبلاده لدى المملكة، بحضور سعادة سفراء كل من المملكة العربية السعودية سمو الامير الدكتور خالد بن فيصل آل سعود ودولة الامارات العربية المتحدة مطر سيف الشامسي، ودولة الكويت عزيز الديحاني وعدد من رجال الأعمال الأردنيين وأركان السفارة المصرية في عمان، وعدد من رؤساء غرف التجارة والصناعة في المملكة.وفي كلمة لمعالي السيد حمدي الطباع نوّه بالجهود الكبيرة التي بذلها سعادة السفير خلال فترة عمله في الاردن، خاصة على مستوى العلاقات الإقتصادية بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم المصريين، التي كانت محض اهتمام السفير كما وفتح قنوات التواصل بين الجانبين، من خلال متابعته لاجتماعات مجلس الأعمال الأردني المصري واللجان العليا بين البلدين، واثنى على جهوده المبذولة .

وقد تحدّث سعادة السفير طارق عادل خلال التكريم مؤكد على عمق العلاقات التاريخيّة والقيم الحضاريّة والثقافيّة التي تربط الأردن ومصر، مشيداً بالأمن والإستقرار اللذان تنعم بهما المملكة، متمنياً للأردن قيادة وشعباً المضي قدماً نحو المزيد من التطور والإستقرار والإزدهار، معبراً عن سروره لطيب اقامته في المملكة، ولما لقيه من دعم خلال فترة عمله في المملكة، منوهاً إلى دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين ممثلة برئيسها وأعضائها في تعزيز الإستثمارات المتبادلة بين البلدين، وأنه عمل خلال فترة توليه سفيراً لبلاده على بناء أرضية صلبة يمكن الإستمرار عليها في تطوير العلاقات الإقتصادية بين البلدين.

جمعية رجال الأعمال الأردنيين تبحث تعزيز العلاقات الأردنية القطرية

كانون أول
16

أكد معالي حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين على الدور المستمر للجمعية في توطيد العلاقات مع نظرائهم رجال الأعمال في الوطن العربي ودول العالم وحرصها الدائم على الانفتاح على القوانين والتشريعات التجارية والاستثمارية، مستعرضاً المشاريع والمزايا الاستثمارية في المملكة في العديد من القطاعات الحيوية، والخارطة الإستثمارية للمحافظات ل 120 مشروع استثماري في مختلف محافظات المملكة التي أطلقتها هيئة الإستثمار مؤخراً.

ولفت الطباع خلال لقائه القائم بأعمال السفارة القطرية في عمان سعادة عبد العزيز بن محمد السادة اليوم في مقر السفارة إلى متانة العلاقات الأخوية التي تربط البلدين، مبيناً حرصه على تعزيزها في شتى المجالات ومختلف القطاعات، مشيراً في ذات السياق إلى مجلس الأعمال الأردني القطري وإمكانية عقده في القريب العاجل.كما أشار الطباع إلى انعقاد الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي في منطقة البحر الميت خلال شهر نيسان 2018 تحت عنوان «نحو شراكات عربية تكاملية»، معرباً عن أمله بمشاركة عدد كبير من رجال الأعمال القطريين في الملتقى.

من جهته، أشاد القائم بأعمال السفارة القطرية سعادة عبد العزيز السادة بالعلاقات الأخوية، مؤكداً استعداد السفارة للتعاون مع الجمعية بهدف دفع العلاقات الثنائية نحو آفاق أرحب. مشيراً إلى رغبة رجال الأعمال والمستثمرين القطريين للإستثمار في المملكة، نظراً للمزايا والإمتيازات التي تتمتع بها وأبرزها الأمن والأمان والإستقرار الأمني والسياسي.وحضر اللقاء أعضاء مجلس السيد عبدالحليم عابدين والسيد عوني الساكت والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

السفير السوداني : الاستثمارات الأردنية نموذج للشراكة العربية

كانون أول
23

دعا حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين في ذلك الوقت رجال الأعمال السودانيين للمشاركة في أعمال الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي في منطقة البحر الميت والذي عقد خلال شهر نيسان 2018 تحت عنوان «نحو شراكات عربية تكاملية». جاء ذلك خلال لقائه وأعضاء مجلس الإدارة بالسفير السوداني لدى المملكة السيد الصادق الفقيه.وأكد الطباع على متانة العلاقات الأردنية السودانية المميزة واصفاً اياها بالأخوية، وحرصهما المشترك على الارتقاء بالعلاقات الأخويّة نحو المزيد من التعاون والتكامل في جميع المجالات.

ولفت الفقيه خلال اللقاء إلى تعرض اقتصاد بلاده لظروف وتحديات صعبة جداً، مبدياً تفائله بالعلاقات الخليجية العربية التي تعود بالنفع على الاقتصاد العربي بشكل عام والسوداني بشكل خاص. مشيراً إلى وجود شركات صينية واوروبية بدأت باستكشاف السوق السوداني والفرص والمشاريع الاستثمارية الموجودة فيه.وأشاد الفقيه بحجم الاستثمارات الأردنية في السودان، مبيناً بأن الجالية الأردنية قد بلغت ما يقارب 15 الف والتي تحظى برعاية واهتمام كافة الجهات في السودان.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر والسيد عبدالحليم عابدين والسيد عوني الساكت والسيد حسام الدين الهدهد والسيد يسري طهبوب والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

رجال الأعمال الأردنيين والسفير التونسي يبحثان فرص الاستثمار بين البلدين

كانون أول
25

التقى رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين السفير التونسي لدى المملكة سعادة السيد خالد السهيلي وذلك في مقر السفارة، لبحث وتعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية بين البلدين، مشيدين بالعلاقات المميزة التي تربط كلا البلدين على كافة الأصعدة. وأشار رئيس الجمعية معالي حمدي الطباع خلال اللقاء إلى مجلس الأعمال الأردني التونسي الذي وقعته الجمعية مع كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية في شباط من العام 2016 الذي ساهم في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، إضافة الى المشاركة الفاعلة للمجلس في اللجان العليا والوزارية والفنية المشتركة.

ولفت الطباع في ذلك الوقت إلى انعقاد الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي في منطقة البحر الميت خلال شهر نيسان 2018 تحت عنوان «نحو شراكات عربية تكاملية»، معرباً عن أمله في ذلك الوقت عن مشاركة عدد كبير من رجال الأعمال التونسيين في الملتقى.وأضاف الطباع بأننا نسعى للإستفادة من العلاقات الإقتصادية للجمهورية التونسية مع الدول الأفريقية الأخرى، مجدداً الدعوة لرجال الأعمال والمستثمرين التونسيين للإستفادة من الأسواق المجاورة للأردن إما عن طريق شراكات ثنائية لمؤسسات قائمة أو بإنتقال بعض منها إلى الأردن.

من جانبه، أكد السفير التونسي خالد السهيلي على ضرورة استغلال العلاقات الطيبة بين البلدين الشقيقين داعياً إلى تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية وخصوصاً بين رجال الأعمال والمستثمرين في كلا البلدين، مشيراً إلى أن تونس هي منصة عبور البضائع والسلع الأردنية إلى الأسواق الأفريقية والأوروبية، ومؤكداً على أهمية موقع المملكة الإستراتيجي وقدرتها على الوصول بالمنتجات التونسية والأفريقية إلى الأسواق المجاورة في ظل وجود عدد من الإتفاقيات الثنائية والإقليمية وأهمها اتفاقية التجارة الحرة واتفاقية أغادير واتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى.

وأكد السفير السهيلي على دعمه لأعمال ملتقى مجتمع الأعمال العربي السادس عشر، مؤكداً مشاركة وفد من رجال الاعمال والمستثمرين التونسيين ذوي الشأن الاقتصادي.كما بحث الجانبان تذليل كافة المعوقات والإجراءات التي تواجه المستثمر الأردني عند تأسيس مشروعه الإستثماري في تونس، كإلغاء تأشيرة الزيارة للتونسيين وفتح مزيد من الخطوط الجوية لتشجيع الحركة السياحية بين البلدين، وتخفيض الكلف التشغيلية.

وحضر اللقاء أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر والسيد عبدالحليم عابدين والسيد عوني الساكت والسيد حسام الدين الهدهد والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

«رجال الاعمال الاردنيين» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية العراقية والاماراتية

كانون أول
29

التقى رئيس واعضاء مجلس ادارة جمعية رجال الاعمال الاردنيين السفيرة العراقية لدى المملكة سعادة السيدة صفية السهيل في مقر الجمعية لبحث أبرز المستجدات الاقتصادية والاستثمارية الاردنية العراقية المشتركة. وأكد معالي حمدي الطباع رئيس الجمعية بأن أمن واستقرار العراق الشقيق مرتبط ارتباطاً وثيقاً بأمن واستقرار المملكة، مشيداً بالعلاقات الاخوية والتاريخية المشتركة وبحجم الاستثمارت العراقية في الأردن، لافتاً في ذات الوقت الى مجلس الأعمال الاردني العراقي الذي يجمع جمعية رجال الاعمال الاردنيين والعراقيين وجهودة الملموسة في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، مستعرضاً المشاريع الاستثمارية في المحافظات والتي اطلقتها هيئة الاستثمار مؤخراً لـ 120 مشروع استثماري.

كما دعا الطباع في ذلك الوقت الجانب العراقي بقطاعيه العام والخاص وبالتنسيق مع السفارة العراقية في الاردن للمشاركة في أعمال الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي في منطقة البحر الميت والذي عقد خلال شهر نيسان 2018 تحت عنوان «نحو شراكات عربية تكاملية»، معرباً عن أمله في ذلك الوقت بمشاركة عدد كبير من رجال الأعمال العراقيين في الملتقى، لافتاً لإمكانية استفادة الجانب العراقي من المؤتمر فيما يتعلق بمشاريع إعادة الاعمار وعرض المشاريع الرئيسية في هذا الشأن.

من جانبها، أكدت السفيرة العراقية السيدة صفية السهيل على نجاح العراق بالقضاء على الجماعات الارهابية والفكر التطرفي وتجفيف منابع الارهاب، الامر الذي من شأنه تحفيز نمو الاقتصاد العراقي والمضي قدما بمشاريع إعادة الاعمار في مختلف القطاعات الاقتصادية. وأشارت السفيرة السهيل إلى دور جمعية رجال الاعمال الاردنيين المرتقب في تحديد وحصر المشاريع الاستثمارية التي ترغب القطاعات الاقتصادية الاردنية المشاركة بها، داعية الجانب الاردني للمشاركة في مؤتمر إعادة اعمار العراق الذي ينعقد في الكويت خلال شهر شباط القادم وبمشاركة عربية واسعة.

كما بحث الجانبان أبرز الموضوعات والقضايا المشتركة واهمها قرار الحكومة العراقية باعفاء قائمة من 340 سلعة اردنية من الرسوم الجمركية وخط أنبوب النفط العراقي الاردني، حيث اكدت السفيرة العراقية متابعتها

لهذا الموضوعين عن كثب، مشيرة إلى النتائج الايجابية المرتقبة قريباً، مؤكدة بأن قرار اعفاء الرسوم الجمركية ومشروع انبوب النفط العراقي الاردني قائمين دون اي تغيير يذكر، لافتة إلى بذلها كافة الجهود مع الجهات المعنية لمتابعة احدث المستجدات في هذا الشأن.

وعلى صعيد آخر وضمن إطار جهود الجمعية في تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية العربية، استقبل رئيس واعضاء مجلس ادارة الجمعية سفير دولة الامارات العربية المتحدة في المملكة سعادة السيد مطر الشامسي لتداول أبرز المستجدات الاقتصادية والتجارية الثنائية.وأكد الطباع خلال لقاء السفير الاماراتي على عمق العلاقات الاردنية الاماراتية على مستوى قيادة البلدين والحكومتين والشعبين الشقيقين، مشيراً إلى أن العلاقات الاردنية الاماراتية تاريخية وأخوية مبنية على الاخوة والمحبة والتعاون المشترك، والتي تشكل نموذجا يحتذى للتعاون في مختلف المجالات، وإن القطاع الخاص ليقدر عاليا الدعم الموصول من دولة الامارات العربية المتحدة سواءاً عن طريق المنح والمساعدات المالية والفنية أو الإستثمارات الكبيرة القائمة في المملكة، والتي ساهمت بالتنمية الإقتصادية فيها.

هذا ووجه الطباع في ذلك الوقت دعوة لرجال الأعمال والمستثمرين الاماراتيين للمشاركة في أعمال الملتقى السادس عشر لمجتمع الأعمال العربي في منطقة البحر الميت والذي عقد خلال شهر نيسان 2018 تحت عنوان «نحو شراكات عربية تكاملية».وأشار سعادة السفير الاماراتي إلى المعوقات التي تواجه المستثمر الاماراتي، مؤكداً على ضرورة وجود بيئة تشريعية مستقرة وثابتة.

يشار إلى أن الإستثمارات الإماراتية في المملكة قد بلغت حوالي 16 مليار دولار، وذلك من خلال المساهمة في العديد من المشاريع في مختلف القطاعات الإقتصادية ومنها قطاع العقار والصناعة وبورصة عمان، إضافة الى وجود فروع لبنوك إماراتية في الأردن، ومشاريع في قطاعات الزراعة والصناعة والسياحة، بالإضافة إلى مشاريع مرسى زايد وتشغيل الخدمات البحرية لميناء العقبة وتطوير حي الكرامة، ومشروع كارفور التجاري، من جهة أخرى فقد حازت الإستثمارات الأردنية في الإمارات على نسبة 22% من إجمالي الاستثمار الأردني في الخارج.وحضر اللقائين أعضاء مجلس الإدارة معالي ثابت الطاهر والسيد حسام الدين الهدهد والسيد يسري طهبوب والسيد طارق حجازي مدير عام الجمعية.

مجلس الأعمال الأردني - التركي
يتطلع إلى مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي بين الأردن وتركيا

حزيران
9

نشرت الصحف التركية بيان صحفي حول سلسلة الإجراءات التي سيقوم بها مجلس الأعمال الأردني – التركي والذي يعمل ضمن مظلة مجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركية، ويرتبط بمجلس أعمال أردني – تركي منذ العام 1997 مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين برئاسة معالي حمدي الطباع من الجانب الأردني، أكد فيه القطاع الخاص التركي برمته أهمية استقرار الأردن متطلعين بتفائل خلال المرحلة القادمة مع عمل الحكومة الأردنية الجديدة . هذا ويعمل مجلس الأعمال الأردني – التركي حالياً على اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها التخفيف من الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الأردني.وأفاد التصريح بأن مجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركية DEiK عمل مؤخراً على محاولة زيادة عدد السواح الأتراك الوافدين إلى الأردن عن طريق ترويج الأردن سياحياً بالتعاون مع وكالات السياحة والسفر التركية.

كما أكد مجلس الأعمال الأردني – التركي على توجه القطاع الخاص التركي لإنشاء مصنع أسمدة في تركيا يعتمد على الفوسفات الأردني بالدرجة الأولى باعتبار الأردن منتج رئيسي في المنطقة، مؤكدين رغبتهم في اعتماد الفوسفات الأردني كمصدر رئيسي للصناعات التركية ذات العلاقة.كما يتطلع القطاع الخاص التركي إلى الأردن ليكون موطن الاستثمارات التركية في ضوء ارتباط الأردن باتفاقيات تجارة حرة مع أمريكا والدول العربية وأن هذه الاتفاقيات تشجع الاستثمارات التركية لزيادة حجم الاستثمار بها في ضوء وجود عدد من الاستثمارات التي نجحت في الاستفادة من تلك الاتفاقيات. هذا وسيقوم مجلس الأعمال الأردني – التركي بزيادة ترويج الأردن استثمارياً لدى القطاع الخاص التركي بالتعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين في الأردن وعرض الفرص الاستثمارية في المملكة لزيادة حجم الاستثمارات التركية في القريب العاجل.

كما أكد رئيس مجلس الأعمال الأردني – التركي من الجانب التركي بأن القطاع الخاص التركي سيقوم بالتعاون مع القطاع الخاص الأردني خاصة في قطاع المقاولات والبناء للدخول للأسواق الافريقية لما يتمتع به الجانب التركي من خبرة طويلة في هذا المجال، وفقاً لتوصيات المجلس الذي عقد أعماله مؤخراً في عمان في شهر آذار الماضي من هذا العام والتي سيتم دعوة رجال الأعمال الأردنيين لحضور أعمال مجلس الأعمال التركي الافريقي الذي سيعقد خلال الفترة القادمة في اسطنبول للبدء بتهيئة القطاع الخاص الأردني للدخول إلى الأسواق الافريقية.

هذا وأشاد المجلس بدور الأردن الفعال في استقرار المنطقة، مؤكدين استعداد القطاع الخاص التركي لدعم الاقتصاد الأردني وتعزيز دوره من خلال التعاون مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين عن طريق مجلس الأعمال الأردني التركي

مجلس الأعمال الأردني - التركي يختتم أعماله في اسطنبول

أيلول
5

أكد حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأن مجلس الأعمال الأردني – التركي المشترك بين الجمعية ومجلس العلاقات الخارجية الاقتصادية التركية سيبقى جسراً للتواصل بين رجال الأعمال في البلدين، جاء ذلك خلال انعقاد أعمال المجلس في مدينتي اسطنبول وأنقرة، وأكد الطباع خلال اجتماعات المجلس بأن الجمعية سوف تبذل قصارى جهدها من أجل تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين واستمرار التعاون والعمل المشترك بين الجمعية والمجلس المشترك.

كما بين الطباع بأنه وعلى الرغم من التحديات والصعوبات التي واجهتها الأردن خلال الفترة السابقة إلا أن أداء الاقتصاد الأردني كان مستقرا في عام 2017 حيث أظهرت بعض المؤشرات الاقتصادية تحسنا ملحوظا، أهمها الدخل السياحي والصادرات الوطنية بالإضافة إلى الإستثمار المباشر. بسبب ما يتمتع به الأردن من آمن واستقرار ووجود بيئة استثمارية جاذبة بالإضافة إلى أن القوانين الداعمة والتي تعمل تشجع الإستثمار، كما يتميز الأردن بموقع جغرافي متميز واستراتيجي، حيث يوفر الأردن باقة متكاملة من الحوافز والتسهيلات، تشمل المناخ والبيئة الاستثمارية المميزة. مطالباً رجال الأعمال الأتراك ضرورة العمل على إعادة توزيع استثماراتهم التركية الخارجية خاصة مع المملكة الأردنية الهاشمية.

من جهته أكد سعادة السفير الأردني في أنقرة اسماعيل الرفاعي أن العلاقات التاريخية والسياسية والاقتصادية بين الأردن وتركيا هي لبنة العلاقات القوية تدعمها التنسيق الدائم بين القيادتين، مؤكداً بأن اجتماعات مجلس الأعمال الأردني التركي المكثفة عملت على زيادة مستوى الحركة التجارية والسياحية في كلا البلدين، مشيراً إلى أن الفرص الاستثمارية الكبيرة لدى المملكة خاصة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة والتي لا زالت تعتبر فرصة كبيرة أمام المستثمرين والصناعيين الأتراك، في ضوء موقع الأردن للانطلاق إلى للأسواق العربية والأمريكية والكندية، اضافة إلى المشاريع الكبرى التي تعرضها الحكومة الأردنية من خلال هيئة الاستثمار في قطاعات النقل والسياحة والمياه والزراعة والبنية التحتية. كما أشار الرفاعي إلى أن هنالك فرصة كبيرة للشركات التركية للمساهمة في إعادة إعمار العراق وسوريا لما تتمتع به الشركات الأردنية من خبرة طويلة في كلا السوقين. مؤكداً بأن مجلس الأعمال الأردني التركي المشترك على قادر على إلى نتائج مرضية لكلا البلدين.وأكد سعادة السفير التركي في عمان مراد كراجوز بأن عدم الاستقرار في المنطقة المحطية للبلدين تعتبر أهم التحديات أمام العلاقات الاقتصادية ورجال الأعمال الأردنيين والأتراك على حدا السواء، وأن المرحلة القادمة تحتاج إلى مزيد من التعاون والتشارك في الرأي للوصول إلى علاقة استراتيجية أقوى، ونتطلع كجانب تركي إلى ضرورة إعادة النظر في القرار المتعلق باتفاقية التجارة الحرة بين البلدين داعياً رجال الأعمال الأتراك في نفس الوقت بأن هنالك العديد من المشاريع في الأردن

بإنتظارهم منها مشاريع البنية التحتية في المياه وسكك الحديد ومشاريع الطاقة والتي تقوم الحكومة الأردنية حالياً بدمجها بشكل أكبر في الشبكة الوطنية. مؤكداً رغبة الجانب التركي والطلب بشكل دائم في استيراد الفوسفات والبوتاس على حد السواء من الأردن.

في معرض كلمته أكد عمر اقبال رئيس مجلس الأعمال التركي الأردني رغبة رجال الأعمال الأتراك في مشاركة نظرائهم الأردنيين في عدد من المشاريع داخل المملكة وخارجها، وإننا ما زلنا نتطلع إلى العقبة كموقع استراتيجي للصناعات التركية، كما دعى الاستثمارات الأردنية لمشاركة رجال الأعمال الأتراك في الدخول إلى أسواق البلقان وتركيا الوسطى. وعلى هامش أعمال المجلس التقت وزيرة التجارة التركي السيدة روهسار بيكار بحضور سفيري البلدين والتي بدورها استعرضت العلاقات التاريخية وأكدت الوزيرة على أهمية توسيع قاعدة العلاقات الاقتصادية وتنويعها، مبينه بأن الجانب التركي على استعداد للتباحث والتفاوض حول اتفاقية الشراكة بين الأردن وتركيا، والتي تعتبر من أولويات الحكومة التركية مشيرة إلى استعداد قطاع الصناعة في نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى القطاع الصناعي الأردني، ورحبت باستيراد الفوسفات الأردني للقطاع الخاص التركي.

وأكد حمدي الطباع خلال الاجتماع الذي عقد في مقر وزارة التجارة التركية، حرص جمعية رجال الأعمال الأردنيين على تقوية العلاقات الاقتصادية وجذب الاستثمارات التركية للاستفادة من الاتفاقيات التي وقعها الأردن مع مختلف دول العالم، كما تطرق إلى إمكانية اقامة بعض الصناعات التركية التي لها قيمة مضافة عالية مثل الصناعات النسيجية والجلدية. كما قام الوفد الأردني من رجال الأعمال الأردنيين كلجان قطاعية بزيارات ميدانية إلى كل من جمعية وكلاء السياحة والسفر وشركة اسكان وتطوير اسطنبول اطلعوا خلالها على التجربة التركية في قطاعي السياحة والمقاولات

اجتماعات مجلس الادارة لعام 2018

عقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعاته الدورية خلال العام 2018 على النحو التالي:

الإجتماع الأول بتاريخ 2018/1/13.

الإجتماع الثاني بتاريخ 2018/2/17.

الإجتماع الثالث بتاريخ 2018/4/21.

الإجتماع الرابع بتاريخ 2018/5/19.

الإجتماع الخامس بتاريخ 2018/7/7.

الإجتماع السادس بتاريخ 2018/8/4.

الإجتماع السابع بتاريخ 2018/9/29.

الإجتماع الثامن بتاريخ 2018/11/3.

الإجتماع التاسع بتاريخ 2018/12/22.

المطبوعات

أصدرت جمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال العام 2018 ثلاثة أعداد من مجلة مجتمع الأعمال التي تضمنت أبرز نشاطات ولقاءات الجمعية خلال العام بالإضافة إلى اصدار دليل الأعضاء باللغتين العربية والإنجليزية.

الربع الأول من مجلة مجتمع الأعمال

الربع الثاني من مجلة مجتمع الأعمال

الربع الثالث من مجلة مجتمع الأعمال

دليل الأعضاء

اللجان و الإجتماعات الرسمية

شاركت جمعية رجال الأعمال الأردنيين في اجتماعات عدد من اللجان الرسمية وورش العمل:

1 - دعوة من هيئة الاستثمار لحضور اللقاء بتاريخ 2018/1/31 بين المعنيين في اكسبو دبي العالمي الذي سيقام في مدينة دبي بدولة الامارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2020/10/20 ولغاية 2021/4/10 تحت عنوان "تواصل العقول وصنع المستقبل.

2 - دعوة من المجلس الاستشاري بوزارة الصناعة والتجارة والتموين للاجتماع بتاريخ 2018/02/21.

3 - دعوة من وزارة الصناعة والتجارة والتموين لحضور الاجتماع بتاريخ 2018/7/26 لمناقشة خطة العمل التفصيلية للمشاريع الواردة في وثيقة السياسة التجارية الخارجية للأعوام 2018-2022.

4 - دعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لحضور اللقاء التشاوي بتاريخ 2018/8/8 لمناقشة ابرز ما عرض من استراتيجيات وسياسات تنظم عمل السياستين المالية والنقدية ومدى التطبيق الفعلي للخروج بتوصيات تنفيذية.

5 - دعوة من المجلس الاستشاري بوزارة الصناعة والتجارة والتموين للاجتماع بتاريخ 2018/08/15.

6 - دعوة من وزارة التخطيط والتعاون الدولي لحضور اجتماع لتشكيل فريق عمل لاعداد خطة العمل الطوعية المرتبطة بمشاركة المملكة في مبادرة شراكة الحكومات الشفافة. بتاريخ 2018/10/16.

7 - دعوة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأمانة عمان الكبرى بخصوص اجتماع لمناقشة مشروع رخص المهن لمدينة عمان بتاريخ 2018/10/24.

8 - مشاركة الجمعية في اللجنة التنفيذية للاحتفال بمرور عشوين عاماً على تسلم صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم سلطاته الدستورية ومئوية الدولة الأردنية.

9 - دعوة من وزارة الصناعة والتجارة والتموين لحضور اجتماع لمناقشة تعظيم الدور الأردني في اعادة اعمار الدول العربية بتاريخ 2018/11/19.

10 - دعوة من وزارة الصناعة والتجارة والتموين للمشاركة في ورشة حول ادوات مركز التجارة الدولية لتحليل السوق خلال الفترة 5-2018/12/6.

الخطة المستقبلية للعام 2019

1 - تنظيم ورشات عمل بشكل دوري لأهم القطاعات الاقتصادية للخروج بتوصيات حول أليات تنفيذ خطة تحفيز الاقتصاد الوطني لعام 2019 والتي قدمتها الجمعية ومشاركتها مع صانعي القرار ومجتمع الأعمال الأردني.

2 - إعداد دراسات اقتصادية متخصصة بشكل دوري بهدف تسليط الضوء على مواضيع تهم القطاع الخاص وإيصال توصيات ونتائج هذه الدراسات لصانعي القرار.

3 - تنظيم عدد من اللقاءات بين رجال الأعمال من أعضاء لجمعية ونظرائهم من مختلف دول العالم وذلك بهدف الترويج للبيئة الاستثمارية الأردنية وعرض أبرز الفرص الاستثمارية في القطاعات ذات الإهتمام المشترك.

4 - زيادة تواصل الأعضاء مع الجمعية من خلال عقد لقاءات دورية يتم من خلالها تفاعل الأعضاء مع بعضهم البعض ومشاركة خلاصة خبراتهم وتجاربهم وقصص نجاحهم في مختلف القطاعات الاقتصادية.

5 - العمل على تفعيل مجالس الأعمال المشتركة بالشكل الذي يعزز خدمة الأعضاء ويجذب المزيد من الاستثمارات للأردن من خلال إشراك أكبر قدر ممكن من أعضاء الهيئة العامة للمشاركة في مجالس الأعمال، وبحث سبل عقد مجالس أعمال جديدة.

6 - إنشاء مواقع إلكترونية لجميع مجالس الأعمال المشتركة بشكل تدريجي، علماً بأنه قد تم إصدار ستة مواقع وهي موقع مجلس الأعمال الأردني المصري، موقع مجلس الأعمال الأردني التونسي، موقع مجلس الأعمال الأردني العراقي، موقع مجلس الأعمال الأردني التركي، موقع مجلس الأعمال الأردني الفرنسي، موقع مجلس الأعمال الأردني الفلسطيني.

7 - زيادة أعداد مجلة مجتمع الأعمال الدورية لتصل الى ألف نسخة وذلك لتوسيع نطاق إنتشارها وتعظيم الفائدة منها .

8 - تعزيز دور الجمعية في مجال المسؤولية الإجتماعية للقطاع الخاص من خلال التعاون مع إحدى الجامعات لتدريب حديثي التخرج عند أعضاء الجمعية لغايات تأهيلهم لسوق العمل.

9 - العمل على تفعيل دور شباب الأعمال من خلال عقد دورات تدريبية في مختلف المجالات.

10 - إصدار بروشور حول الاستثمار في الأردن باللغة العربية والانجليزية يتضمن أبرز المؤشرات الاستثمارية والاقتصادية والعوامل الجاذبة للاستثمار في الأردن والمزايا والحوافز التي يقدمها قانون تشجيع الاستثمار للمستثمرين.

الموازنة التقديرية لعام 2019

الإيرادات			
اسم الحساب	الموازنة التقديرية لعام 2018	الإيرادات الفعلية لعام 2018	الموازنة التقديرية لعام 2019
رسوم انتساب العضوية	15,400	8,200	11,700
رسوم اشتراك العضوية السنوية	104,500	99,700	101,100
رسوم اصدار بطاقة العضوية	3,200	2,290	3,170
عقد الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية	25,000	16,007	18,500
إعلانات دليل أعضاء الجمعية	10,700	10,700	12,500
إعلانات مجلة مجتمع الأعمال	18,000	11,350	14,000
إعلانات الموقع الإلكتروني	1,200	479	600
تبرعات دعم الجمعية	-	4,500	-
المجموع	**178,000**	**153,226**	**161,570**

النفقات			
اسم الحساب	الموازنة التقديرية لعام 2018	المصاريف الفعلية لعام 2018	الموازنة التقديرية لعام 2019
الرواتب والمكافآت	81,750	75,632	76,000
المساهمة في الضمان الاجتماعي	11,600	11,458	11,500
التأمينات	6,200	5,131	5,500
السفر	9,500	-	2,000
الدعاية والإعلان	2,000	1,179	1,500
قرطاسية ومطبوعات وإصدارات	15,000	14,174	14,000
الاشتراك في المنظمات والاتحادات	5,340	3,540	5,340
أتعاب مهنية	10,750	10,765	15,100
عقد الندوات والمؤتمرات	9,000	14,064	10,000
ضيافة	3,500	864	1,200
كهرباء ومياه ومحروقات	4,500	3,356	3,500
اتصالات وبريد وانترنت	4,500	4,521	4,800
الصيانة	3,250	2,093	2,500
استهلاك موجودات ثابته	4,000	1,954	2,500
نظافة وحراسة	3,500	2,909	3,200
نثرية وأخرى	3,500	2,457	2,500
المجموع	**177,890**	**154,097**	**161,140**

فائض الإيرادات عن النفقات النقدية للسنة المالية	**110**	**(871)**	**430**

القوائم المالية للسنة المنتهية

في31 كانون الأول 2018

مع تقرير مدقق الحسابات المستقل

المحتويات

* تقرير مدقق الحسابات المستقل
* قائمة (أ) المركز المالي
* قائمة (ب) الدخل والدخل الشامل
* قائمة (ج) التغيرات في الوفر المتراكم
* قائمة (د) التدفقات النقدية
* إيضاحات حول القوائم المالية (1-19)

تقرير مدقق الحسابات المستقل

ع م/011849

إلى أعضاء الهيئة العامة

جمعية رجال الأعمال الأردنيين

جمعية عادية مسجلة في الأردن

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

تقرير حول القوائم المالية

الـــرأي

قمنا بتدقيق القوائم المالية لجمعية رجال الأعمال الأردنيين (جمعية عادية مسجلة في الأردن) والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الاول 2018 ، وكل من قوائم الدخل والدخل الشامل والتغيرات في الوفر المتراكم والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات ايضاحية أخرى .

في رأينا ، إن القوائم المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة ، من جميع النواحي الجوهرية ، المركز المالي للجمعية كما في 31 كانون الاول 2018 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

اساس الـــرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق . إن مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير موضحه في فقرة «مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية « في تقريرنا . إننا مستقلون عن الجمعية وفق ميثاق قواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين القانونيين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الاخرى المتعلقة بتدقيقنا للقوائم المالية للجمعية في الاردن، وقد أوفينا بمسؤوليتنا المتعلقة بمتطلبات السلوك المهني الأخرى. ونعتقد بأن بينات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافيه ومناسبة لتوفر أساسا لرأينا .

مسؤوليات الادارة والقائمين على الحوكمة في اعداد القوائم المالية

إن الادارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. وتشمل هذه المسؤولية الاحتفاظ بالرقابة الداخلية التي تجدها الادارة مناسبة لتمكنها من اعداد القوائم المالية بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال او عن الخطأ .

عند إعداد القوائم المالية ، ان الادارة مسؤولة عن تقييم قدرة الجمعية على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والافصاح، حسبما يقتضيه الحال ، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي إلا إذا قررت الادارة تصفية الجمعية أو ايقاف عملياتها ، أو أنه لا يوجد لديها بديل واقعي الا القيام بذلك .
ويعتبر القائمين على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على طريقة إعداد التقارير المالية للجمعية

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن اهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أخطاء جوهرية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يشمل رأينا . ان التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد ، ولا يشكل ضمانة بان تكشف دائماً عملية التدقيق التي تمّت وفقا للمعايير الدولية للتدقيق أي خطأ جوهري في حال وجوده . من الممكن ان تنشأ الاخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو مجتمعة فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية ، فإننا نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني طيلة فترة التدقيق . كما نقوم أيضا :

- بتحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ ، وبالتخطيط والقيام بإجراءات التدقيق بما ينسجم مع تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساسا لرأينا . ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الاحتيال تفوق تلك الناتجة عن الخطأ ، حيث يشمل الاحتيال على التواطؤ والتزوير والحذف المتعمد والتحريفات أو تجاوز على نظام الرقابة الداخلي .

- بفهم لنظام الرقابة الداخلي ذو الصلة بالتدقيق من أجل تخطيط إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، ولكن ليس من أجل إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للجمعية .

- بتقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة .

- باستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي ، وبناء على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها ، في حال وجود حالة جوهرية من عدم التيقن متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكًّ جوهرياً حول قدرة الجمعية على الاستمرار . وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم التيقن ، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية ، أو في حال كانت هذه الافصاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. هذا ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا ، ومع ذلك قد تؤدي الاحداث أو الظروف المستقبلية بالجمعية إلى التوقف عن القدرة على الاستمرار كمنشأة عاملة.

- بتقييم العرض الإجمالي ، لهيكل ومحتوى القوائم المالية ، بما في ذلك الإفصاحات ، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والاحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل .

نقوم بالتواصل مع القائمين على الحوكمة فيما يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بنطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة ، بما في ذلك أي خلل جوهري في نظام الرقابة الداخلي يتبين لنا من خلال تدقيقنا .

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تحتفظ الجمعية بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية ، وهي متفقة من كافة النواحي الجوهرية مع القوائم المالية ونوصي بالمصادقة عليها.

شفيق كميل بطشون
اجازة رقم (740)
ديلويت آند توش (الشرق الأوسط) – الأردن
عمان – الأردن
10 اذار 2019

قائمة (أ)

قائمة المركز المالي

الموجودات	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانـــــون الأول 2018 دينـــــار	2017 دينـــــار
موجودات متداولة :			
أرصدة لدى البنوك	4	15	5.014
ذمم مدينة – بالصافي	5	2.143	4.608
أرصدة مدينة أخرى	6	2.433	2.275
مجموع موجودات متداولة		**4.591**	**11.897**
ممتلكات ومعدات - بالصافي	7	372.466	381.166
مجموع الموجودات		**377.057**	**393.063**
المطلوبات			
مطلوبات متداولة :			
ذمم دائنة		6.778	7.969
بنك دائن	8	17.833	-
أرصدة دائنة اخرى	9	4.723	20.790
مجموع مطلوبات متداولة		**29.334**	**28.759**
ايرادات مؤجلة	10	35.634	41.445
مجموع المطلوبات		**64.968**	**70.204**
الوفر المتراكم - قائمة (ج)			
الوفر المتراكم		312.089	322.859
مجموع المطلوبات والوفر المتراكم		**377.057**	**393.063**

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمـــة (ب)

قائمة الدخل والدخل الشامل

الايرادات	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانـــون الأول 2018 دينـــار	2017 دينـــار
اشتراكات الاعضاء		98.500	96.274
رسوم انتساب		8.200	13.600
ايرادات دليل الاعضاء		10.700	7.250
ايرادات مجلة مجتمع الأعمال		11.350	20.000
ايرادات الندوات والمؤتمرات والورش	11	16.007	3.372
اطفاء ايرادات مؤجلة (لقاء ممتلكات ومعدات ممولة من تبرعات)	10	6.918	7.416
ايرادات اخرى	12	7.869	5.025
مجموع الايرادات		**159.544**	**152.937**
المصاريف :			
مصاريف ادارية وعمومية	13	141.004	152.519
مصاريف الندوات والمؤتمرات		14.063	8.892
مصاريف مجلة مجتمع الاعمال		5.947	4.538
مخصص الخسائر المتوقعة للذمم – بالصافي	5	9.300	6.690
مجموع المصاريف		**170.314**	**172.639**
(العجز) للسنة - قائمة (د)		**(10.770)**	**(19.702)**
اجمالي (الخسارة الشاملة) للسنة - قائمة (ج)		(10.770)	(19.702)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمـــة (ج)

قائمة التغيرات في الوفر المتراكم

	الوفر المتراكم
	دينـــــار
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2018	
الرصيد في بداية السنة	322.859
اجمالي الخسارة الشاملة للسنة - قائمة (ب)	(10.770)
الرصيد في نهاية السنة	**312.089**
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017	
الرصيد في بداية السنة	342.561
اجمالي الخسارة الشاملة للسنة - قائمة (ب)	(19.702)
الرصيد في نهاية السنة	**322.859**

ان الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

قائمـــة (د)

قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من عمليات التشغيل :	إيضاح	للسنة المنتهية في 31 كانـــــون الأول 2018 دينـــار	2017 دينـــار
(العجز) للسنة - قائمة (ب)		(10.770)	(19.702)
التعديلات :			
استهلاك ممتلكات ومعدات	7	8.874	11.288
اطفاء ايرادات مؤجلة	10	(6.918)	(7.416)
مخصص الخسائر المتوقعة للذمم	5	9.300	6.690
صافي التدفقات من (الاستخدامات النقدية في) عمليات التشغيل قبل التغير في بنود رأس المال العامل		486	(9.140)
(الزيادة) في ذمم مدينة		(6,835)	(4.506)
النقص في شيكات برسم التحصيل		-	300
(الزيادة) في أرصدة مدينة أخرى		(158)	(7)
(النقص) في ذمم دائنة		(1,191)	(437)
(النقص) الزيادة في أرصدة دائنة اخرى		(16,067)	16.936
الزيادة في ايرادات مؤجلة		1,107	1.619
صافي (الاستخدامات النقدية في) التدفقات النقدية من عمليات التشغيل		**(22.658)**	**4.765**
التدفقات النقدية من عمليات الاستثمار :			
(شراء) ممتلكات ومعدات	7	(174)	(1.179)
صافي (الاستخدامات النقدية في) عمليات الاستثمار		**(174)**	**(1.179)**
التدفقات النقدية من عمليات التمويل :			
الزيادة في بنك دائن		17,833	-
صافي (التدفقات النقدية من) عمليات التمويل		17.833	-
صافي (النقص) الزيادة في النقد		(4.999)	3.586
أرصدة لدى البنوك في بداية السنة		5.014	1.428
أرصدة لدى البنوك في نهاية السنة	4	15	5.014

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها ومع تقرير مدقق الحسابات المستقل.

إيضاحات حول القوائم المالية

1 -عـــــــام

أ - تأسست الجمعية في عمان وسجلت لدى وزارة الداخلية بتاريخ 11 أيار 1985 كجمعية عادية بموجب قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (33) لسنة 1966 وتعديله رقم (9) لسنة 1971 ، مركزها الرئيسي عمان – شارع الملكة رانيا العبدالله ، ص.ب 926182 عمان 11190 – الأردن .

ب - ان اهداف الجمعية العمل على توفير المناخ الملائم الذي يمكن القطاع الخاص من أداء دوره الريادي بتجانس وتكامل وتحفيز المنظمين ورجال الاعمال وتنظيماتهم على تأدية المهام الاقتصادية والاجتماعية التي من شانها المساعدة على خدمة مصالح المؤسسات والشركات وافراد القطاع الخاص.

ج- تم إقرار القوائم المالية من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2 شباط 2019.

2 - أسس إعداد القوائم المالية

- تم إعداد القوائم المالية للجمعية وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة .

- تم اعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات والمطلوبات المالية والتي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ القوائم المالية .

- إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الوظيفية للجمعية .

- ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية للسنة متماثلة مع السياسات المحاسبية التي تم اتباعها في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2017 باستثناء أثر ما يرد في الايضاح (3 – أ / ب) حول القوائم المالية ، وتفاصيلها كما يلي:

أ - الممتلكات والمعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم وأي تدني في قيمتها ، ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات (باستثناء الأرض) عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها باستخدام نسب سنوية مئوية ثابتة بمعدلات تتراوح بين 2 % و30 % .

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي للممتلكات والمعدات في نهاية كل عام ، فاذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير في قائمة الدخل والدخل الشامل بشكل دوري باعتباره تغير في التقديرات .

ب - الأدوات المالية

يتم الإعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية في قائمة المركز المالي للجمعية عندما تكون الجمعية طرفاً في المخصصات التعاقدية للأدوات المالية.

تُقاس الموجودات والمطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة ، وتضاف تكاليف المعاملات التي تعود مباشرة إلى الاستحواذ أو إصدار موجودات ومطلوبات مالية إلى القيمة العادلة للموجوات المالية أو المطلوبات المالية ، أو خصمها منها ، كما هو مناسب ، عند الاعتراف المبدئي.

ج - الموجودات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات المالية عندما تصبح المنشأة طرفًا في الأحكام التعاقدية للأداة. يتم قياس الموجودات المالية مبدئيًا بالقيمة العادلة. تضاف تكاليف المعاملات المتعلقة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات المالية (بخلاف الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) إلى القيمة العادلة للموجودات المالية أو المطلوبات المالية أو خصمها، عند الاقتضاء، عند الاعتراف المبدئي.

يتم لاحقًا قياس جميع الموجودات المالية المعترف بها بالكامل إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة استنادًا إلى تصنيف الموجودات المالية.

<u>تصنيف الموجودات المالية</u>

تقاس أدوات الدين التي تستوفي الشروط التالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة:

- أن يتم حيازة الأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لجمع التدفقات النقدية التعاقدية. و

- أن يترتب على الشروط التعاقدية للأداة في تواريخ محددة وجود تدفقات نقدية تعد فقط مدفوعات أصل المبلغ والفائدة على أصل المبلغ القائم.

تُقاس جميع الموجودات المالية الأخرى بالقيمة العادلة.

<u>التكلفة المطفأة وطريقة الفائدة الفعاله</u>

إن طريقة الفائدة الفعالة هي طريقة لاحتساب التكلفة المطفأة لأي من أدوات الدين وتوزيع إيرادات الفوائد على مدى الفترة المعنية.

إن معدل الفائدة الفعال هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة (بما في ذلك جميع الرسوم والنقاط المدفوعة أو المقبوضة والتي تشكل جزءًا متممًا لنسبة الفائدة الفعلية وتكاليف المعاملات وغيرها من الأقساط أو الخصومات الأخرى) بإستثناء الخسائر الإئتمانية المتوقعة وذلك على مدار العمر الزمني المتوقع لأداة الدين أو إذا كان ذلك مناسباً عبر فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية عند الاعتراف المبدئي. فيما يتعلق بالموجودات المالية المشتراة أو التي نشأت متدنية إئتمانياً ، تُحتسب إيرادات الفائدة الفعالة المعدلة من خلال خصم الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة متضمنة مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة على التكلفة المطفأة للموجودات المالية عند الإعتراف المبدئي.

<u>أرباح وخسائر صرف العملات الأجنبية</u>

تحدد القيمة الدفترية للموجودات المالية المسجلة بالعملة الأجنبية وتترجم بالسعر السائد في نهاية كل فترة تقرير. وفيما يتعلق بالموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة والتي ليست جزءًا من علاقة تحوطية محددة ، فإنه يعترف بفروقات العملة في قائمة الدخل .

انخفاض قيمة الموجودات المالية

تقوم الجمعية بإثبات مخصص خسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة على الذمم المدينة ويتم تحديث قيمة الخسائر الائتمانية المتوقعة في كل تاريخ تقرير بحيث يعكس التغيرات في الملاءة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي للأداة المالية ذات الصلة.

وتقوم الجمعية باستمرار قيد الخسائر الائتمانية على مدار أعمارها الزمنية للذمم المدينة ويتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لتلك الموجودات المالية باستخدام مصفوفة للمخصص تستند إلى خبرة الخسارة الائتمانية السابقة للجمعية ويتم تعديلها بما يتوافق مع العوامل المتعلقة بالمدينين والأوضاع الاقتصادية العامة وتقييم كل من الاتجاه الأوضاع الحالية والمستقبلية في تاريخ التقرير، بما في ذلك القيمة الزمنية للنقد حسب الاقتضاء.

وفيما يتعلق بجميع الموجودات المالية الأخرى، فتقوم الجمعية بقيد الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية إن طرأت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي وتمثل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية الخسائر الائتمانية المتوقعة التي ستنشأ من جميع حالات التعثر في السداد المحتملة على مدار العمر المتوقع للأداة المالية

مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة

قامت الجمعية بتطبيق النهج المبسط للاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية لذممها المدينة وفقًا لما يسمح به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9). وبناءً عليه ، تم تصنيف الذمم المدينة غير منخفضة القيمة الائتمانية والتي لا تحتوي على أحد مكونات التمويل الجوهرية ضمن المرحلة الثانية مع الاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار أعمارها الزمنية.

يتوجب قيد مخصص للخسارة الإئتمانية المتوقعة على مدى الحياة للأداة المالية إذا زادت مخاطر الائتمان على تلك الأداة المالية بشكل كبير منذ الاعتراف الأولي ، وتعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة تقديرًا مرجحًا محتملًا للقيمة الحالية لخسائر الائتمان . يتم قياس هذه القيمة على أنها القيمة الحالية للفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للجمعية بموجب العقد والتدفقات النقدية التي تتوقع الجمعية استلامها والتي تنشأ من ترجيح عدة سيناريوهات اقتصادية مستقبلية ، مخصومة وفقا لسعر الفائدة الفعال لأصل .

تقوم الجمعية بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة على أساس فردي لكل أصل ذي قيمة فردية وبشكل جماعي بالنسبة للموجودات الأخرى التي ليس لها أهمية فردية.

ويتم عرض مخصصات الخسارة للخسائر الائتمانية المتوقعة كتخفيض من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات المالية بالتكلفة المطفأة.

الشطب

تقوم الجمعية بشطب الموجودات المالية عندما تكون هناك معلومات تشير إلى أن المدين يعاني من صعوبات مالية وليس هناك احتمال واقعي للتعافي ، على سبيل المثال. عندما يكون المدين قد تم وضعه تحت التصفية أو دخل في إجراءات الإفلاس ، أو عندما تتجاوز المبالغ الذمم المدينة سنتان ، أيهما أقرب. قد تستمر الجمعية بإخضاع الموجودات المالية المشطوبة لإجراءات لمحاولة استرداد الذمم المدينة ، مع الأخذ بالاعتبار المشورة القانونية عند الاقتضاء ويتم إثبات أية مبالغ مستردة في قائمة الدخل.

إلغاء الاعتراف بالموجودات المالية

تقوم الجمعية بإلغاء الاعتراف بأصل مالي عند إنتهاء الحقوق التعاقدية المتعلقة باستلام التدفقات النقدية من الأصل أو عندما تحول الجمعية الأصل المالي، مع كافة مخاطر ومنافع الملكية الجوهرية ، إلى منشأة أخرى. أما في حالة عدم قيام الجمعية بتحويل أو الاحتفاظ بشكل جوهري بمخاطر ومنافع الملكية واستمرارها بالسيطرة على الأصل المحول ، تعترف الجمعية بحصتها المتبقية في الأصل المحول والمطلوبات المتعلقة به التي قد يجب

على الجمعية دفعها. أما في حالة احتفاظ الجمعية بشكل جوهري بكافة مخاطر ومنافع الملكية للأصل المحول، فتستمر الجمعية بالاعتراف بالأصل المالي.

وعند إلغاء الاعتراف بأي من الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة، يقيد الفارق بين القيمة الدفترية للأصل ومبلغ المقابل المستلم أو مستحق الاستلام في قائمة الدخل.

التصنيف كدين أو أدوات ملكية

يتم تصنيف أدوات الدين والملكية إما كمطلوبات مالية أو كحقوق ملكية وفقاً لجوهر الترتيبات التعاقدية وتعريفات المطلوب المالي وأداة حقوق الملكية.

أدوات الملكية

تُعرف أداة الملكية بالعقد الذي يثبت ملكية الحصص المتبقية من موجودات المنشأة بعد خصم جميع المطلوبات. يتم تسجيل أدوات الملكية المصدرة بالمتحصلات المستلمة بعد خصم تكلفة الإصدار المباشرة.

يُعترف بإعادة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجمعية وتخصم مباشرة في حقوق الملكية. لا يتم إثبات أي أرباح او خسارة في قائمة الدخل عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالجمعية.

المطلوبات المالية

تُقاس جميع المطلوبات المالية لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية أو بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل.

إن المطلوبات المالية التي ليست (1) مقابل محتمل للمنشأة المستحوذة ضمن عملية اندماج أعمال، أو (2) محتفظ بها للتداول، أو (3) مُحددة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل، يتم قياسها لاحقًا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

وتقاس الذمم المدينة والحسابات الدائنة الأخرى المصنفة كـ "مطلوبات مالية " مبدئيًا بالقيمة العادلة بعد خصم تكاليف المعاملة ، بينما يتم قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ويتم الاعتراف بمصاريف الفوائد على أساس العائد الفعلي.

إن طريقة الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المطفأة للمطلوبات المالية وتوزيع مصاريف الفوائد على مدى الفترة المعنية. إن معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي يخصم بالضبط الدفعات النقدية المستقبلية المتوقعة في إطار العمر الزمني المتوقع للالتزام المالي أو عبر فترة أقصر حسب الاقتضاء.

إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية

تلغي الجمعية الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما تعفى من التزاماتها أو عند إلغاء هذه الالتزامات أو انتهاء صلاحيتها. ويتم إثبات الفارق بين القيمة الدفترية للمطلوب المالي الملغى الاعتراف به والمقابل المدفوع أو مستحق الدفع في قائمة الدخل.

د - ايرادات الاشتراكات ورسوم الانتساب

تقيد إيرادات الاشتراكات ورسوم الانتساب في قائمة الدخل والدخل الشامل بموجب اساس الاستحقاق .

هـ - إيراد العوائد البنكية

يتم الاعتراف بإيراد العوائد البنكية في قائمة الدخل والدخل الشامل بموجب اساس الاستحقاق.

و - ايراد التبرعات

- يتم الاعتراف بإيراد التبرعات لقاء الاصول بتخفيضها من كلفة تلك الاصول وحتى استلامها بشكل نهائي .

- يتم الاعتراف بإيراد التبرعات المحددة الغرض في قائمة الدخل والدخل الشامل عند تحقق الشروط المتعلقة بها أما ايرادات التبرعات لقاء الاصول المستلمة بشكل نهائي فيتم الاعتراف بها بشكل منتظم على مدى العمر الانتاجي للأصل ذات العلاقة .

- يتم الاعتراف بإيراد التبرعات النقدية غير المشروطة في قائمة الدخل والدخل الشامل عند قبضها.

ز - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية مطلوبات كما في تاريخ القوائم المالية ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه .

ح - التقاص

يتم اجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية واظهار المبلغ الصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسديدها على أساس التقاص او يكون تحقق الموجودات وتسوية تسديد المطلوبات في نفس الوقت.

3 - تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

أ - تعديلات لم ينتج عنها اثر جوهري على القوائم المالية للجمعية :

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2018 او بعد ذلك التاريخ ، في اعداد القوائم المالية للجمعية، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة ، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2014 – 2016.	تشمل التحسينات تعديلات على كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) "تطبيق المعايير الدولية لأول مرة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) "إستثمارات في شركات حليفة ومشاريع مشتركة (2011)".
	توضح التعديلات ان خيار تنظيم المشاريع الإستثمارية وغيره من المنشآت المماثلة لقياس الاستثمارات في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل متاح بشكل منفصل لكل شركة حليفة أو مشروع مشترك ، وانه ينبغي اجراء الإختيار عند الاعتراف الاولي .
	وبخصوص خيار المنشأة التي ليست منشآت إستثمارية ، الإبقاء على قياس القيمة العادلة الذي تطبقه الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة التي هي منشآت إستثمارية عند تطبيق طريقه حقوق الملكية ، تقدم التعديلات توضيحا مماثلا بان هذا الخيار متاح لكل شركة حليفة ذات طبيعة إستثمارية أو مشروع مشترك له طبيعة إستثمارية.

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (22): "المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة".	يتناول هذا التفسير كيفيه تحديد "تاريخ المعاملة" لغرض تحديد سعر الصرف الذي يتعين استخدامه عند الاعتراف الاولي بالأصل أو المصروف أو الإيراد ، عندما يؤخذ بعين الاعتبار بان ذلك البند قد سدد أو استلم مقدما بعمله أجنبيه أدت إلى الاعتراف بالأصول غير النقدية أو بمطلوبات غير نقدية.
	ويحدد التفسير ان تاريخ المعاملة هو تاريخ الإعتراف الأولي بالأصول غير النقدية أو الإلتزامات غير النقدية الناشئة عن دفع أو إستلام الدفعات مقدما. وإذا كانت هناك مدفوعات أو مقبوضات متعددة مقبوضة مقدما ، فان التفسير يتطلب من الشركة ان تحدد تاريخ المعاملة لكل دفعه أو إستلام المقابل النقدي مسبقا.
	يتعلق هذا التفسير بالمعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية أو أجزاء من تلك المعاملات في حال:
	- وجود مقابل بالعملة الأجنبية أو مسعر بالعملة الأجنبية ؛
	- تعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً او بمطلوبات الإيرادات المؤجلة المتعلقة بذلك المقابل في موعد يسبق الإعتراف بالموجودات أو الإيرادات أو المصاريف ذات الصلة ؛
	- وان الموجودات المدفوعة مقدماً او مطلوبات الإيرادات المؤجلة غير نقدية.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40): "الإستثمارات العقارية".

توضح التعديلات ان التحويل إلى الاستثمارات العقارية أو منها يستلزم إجراء تقييم يبين فيما إذا كانت العقارات تستوفي أو لم تعد تستوفي بتعريف الاستثمارات العقارية ، ومعززة بأدلة يمكن ملاحظتها تشير الى حدوث تغير في الاستخدام. وتوضح التعديلات كذلك ان الحالات المدرجة في المعيار ليست شامله وانه يمكن اجراء تغير في الاستخدام فيما يتعلق بالعقارات تحت الإنشاء (اي ان تغيير الاستخدام لا يقتصر على العقارات المكتملة).

المعايير الجديدة والمعدلة

التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة

تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (2) "الدفع على أساس السهم".

تتعلق هذه التعديلات بتصنيف وقياس معاملات الدفع على أساس السهم وتوضح هذه التعديلات ما يلي:

1. عند تقدير القيمة العادلة للدفعة على أساس الأسهم التي تسدد نقداً، ينبغي ان تُتبَع محاسبة آثار شروط الاستحقاق وغير الإستحقاق لنفس النهج المتبع في المدفوعات على أساس الأسهم التي تسدد من حقوق الملكية.

2. إذا كان قانون الضريبة/ القوانين تتطلب من الشركة إبقاء عدداً محدداً من أدوات حقوق الملكية مساويا للقيمة النقدية للالتزام الضريبي للموظف للوفاء بالتزاماته الضريبية والتي تُحَوّل بعد ذلك إلى هيئه الضرائب (في العادة نقد) ، اي ان ترتيب الدفعه على أساس الأسهم له "ميزة التسوية بالصافي" ، فإنه يجب تصنيف هذا الترتيب بكامله على انه تسديد من حقوق الملكية ، بشرط انه كان بالإمكان تصنيف الدفعة على أساس الأسهم على انها تسديد من حقوق الملكية حتى لو لم تشمل ميزة التسوية بالصافي.

3. يجب إجراء المعالجة المحاسبية لتعديل الدفعة على أساس الأسهم الذي يُعدل المعاملة من سداد نقدي الى سداد من حقوق الملكية على النحو التالي:

أ - إلغاء الإعتراف بالإلتزام الأصلي .

ب - الاعتراف بالدفعة على أساس الأسهم في تاريخ تعديل القيمة العادلة لأداة حقوق الملكية الممنوحة بقدر ما تكون الخدمات قد قُمت حتى تاريخ التعديل.

ج - الإعتراف باي فرق بين القيمة الحالية للالتزام في تاريخ التعديل والمبلغ المعترف به في حقوق الملكية في قائمة الدخل .

التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4): "عقود التأمين".

تتعلق هذه التعديلات بالفرق ما بين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) والمعيار الجديد لعقود التأمين.

معيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

صدر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) في أيار 2014 الذي وضع نموذجا شاملا للمنشآت لإستخدامه في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء بإستثناء عقود التأمين والخاضعة للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4). وسيحل هذا المعيار محل إرشادات تحقق الإيرادات الحالية بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم (18) "الإيرادات" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (11) "عقود الإنشاء" والتفسيرات ذات الصلة.

إن المبدأ الأساسي لهذا المعيار هو أنه يجب على المنشأة الاعتراف بالإيرادات لتوضيح نقل السلع أو الخدمات الموعودة للعميل بمبلغ يعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل تلك السلع أو الخدمات. وعلى وجه التحديد، يقدم المعيار منهجا من خمس خطوات لإثبات الإيرادات:

الخطوة 1: تحديد العقد (العقود) المبرمة مع العميل.

الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء في العقد.

الخطوة 3: تحديد سعر البيع.

الخطوة 4: تخصيص سعر للبيع لإلتزامات الأداء في العقد.

الخطوة 5: الإعتراف بالإيراد عندما تستوفي (أو لدى إستيفاء) المنشأة إلتزام ألأداء.

بموجب هذا المعيار ، تعترف المنشأة عندما (أو لدى) الوفاء بإلتزام الأداء، أي عندما تُحَوّل "السيطرة" على السلع أو الخدمات التي يقوم عليها التزام الأداء المحدد إلى العميل. وقد أضيفت إرشادات أكثر إلزاماً في المعيار للتعامل مع سيناريوهات محددة. وعلاوة على ذلك، يتطلب المعيار إفصاحات شاملة.

التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (15) "الإيرادات من العقود مع العملاء".

تتعلق هذه التعديلات بتوضيح ثلاثة جوانب من المعيار (تحديد التزامات ألأداء، واعتبارات الموكل مقابل الوكيل، والترخيص) وبعض الإعفاء الإنتقالية للعقود المعدلة والعقود المنجزة.

ب - تعديلات اثرت على القوائم المالية للجمعية :

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية"

صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) في تشرين الثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية. ولاحقا تم تعديل المعيار في تشرين الأول 2010 ليشمل متطلبات حول تصنيف وقياس المطلوبات المالية وإلغاء الاعتراف بها. كما تم تعديل المعيار في تشرين الثاني 2013 ليتضمن متطلبات جديدة حول محاسبة التحوط العام. وصدرت نسخه معدلة من المعيار في تموز 2014 لتتضمن: (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية، و(ب) تعديلات محدودة على متطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة قياس "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر" لبعض أدوات الدين البسيطة.

تم اتباع المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" الصادر عن المجلس الدولي لمعايير المحاسبة في تموز 2014، حيث كان تاريخ التطبيق المبدئي لهذا المعيار في أول كانون الأول 2018. وقد ترتب على تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) إحداث تغيرات على السياسات المحاسبية وتعديلات على المبالغ المعترف بها سابقًا في القوائم المالية ، علما بأن الجمعية قامت بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) (المرحلة الأولى) الصادر في العام 2009 والمتعلقة بتصنيف وقياس الموجودات المالية منذ بداية العام 2010.

قامت الجمعية، بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) ، عدم إعادة إدراج أرقام المقارنة ، وتم الاعتراف بأي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية في تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية للأرباح المدورة للفترة الحالية. كما اختارت الجمعية مواصلة تطبيق متطلبات محاسبة التحوط الخاصة بمعيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس، حول تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9).

لقد أسفر عن تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) إحداث تغييرات في السياسات المحاسبية لتحديد الموجودات والمطلوبات المالية وتصنيفها وقياسها وكذلك الانخفاض في قيمة الموجودات المالية. كما يقوم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) بتعديل المعايير الأخرى التي تتناول الأدوات المالية مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7 "الأدوات المالية: الإفصاحات".

تحتوي النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الإعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:

التصنيف والقياس:

تصنف الموجودات المالية بناءا على نموذج الإعمال وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. وقدمت نسخة 2014 تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر". وتصنف المطلوبات المالية تصنيفا مماثلا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) إلا أن هنالك إختلافات بالمتطلبات المطبقة على قياس مخاطر الإئتمان المتعلقة بالمنشأة .

التدني:

قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لقياس خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية قبل الاعتراف بخسارة الائتمان .

محاسبة التحوط:

قدمت نسخة 2014 نموذجاً جديداً لمحاسبة التحوط صمم ليكون أكثر ملائمة مع كيفية قيام المنشأة بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.

إلغاء الإعتراف:

تم اتباع متطلبات إلغاء الإعتراف بالموجودات المالية والمطلوبات المالية كما هي واردة في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

إن تفاصيل السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الجمعية والتقديرات الهامة المستخدمة من قبل إدارة الجمعية للمعيار الدولي للتقارير المالية (9) المحددة والمطبقة في الفترة الحالية كما ترد في الإيضاح رقم (2) ، علماً انه لا يوجد هنالك أثر على القوائم المالية من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9).

ج - معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم تطبق الجمعية المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد كما بتاريخ القوائم المالية وتفاصيلها كما يلي:

المعايير الجديدة والمعدلة	التعديلات على معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة
التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2015 – 2017	تشمل التحسينات تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (3) "اندماج الأعمال" و(11) "الترتيبات المشتركة" ومعايير المحاسبة الدولية رقم (12) "ضرائب الدخل" و(23) "تكاليف الإقتراض".
(يبدا من اول كانون الثاني 2019)	

تفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم (23) عدم التيقن حول معالجة ضريبة الدخل **(يبدا من اول كانون الثاني 2019)**	يوضح التفسير تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية)، والأسس الضريبية ، والخسائر الضريبية غير المستخدمة ، والمنافع الضريبية غير المستخدمة ، ومعدلات الضريبة عندما يكون هناك عدم تيقن بشأن معالجة ضريبة الدخل بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (12) وهي تتناول على وجه التحديد: - ما إذا كانت المعالجة الضريبية يجب ان تعتبر بشكل إجمالي؛ - افتراضات تتعلق بإجراءات فحص السلطات الضريبية؛ - تحديد الربح الخاضع للضريبة (الخسارة الضريبية) ، والأساس الضريبي ، والخسائر الضريبية غير المستخدمة ، والاعفاءات الضريبية غير المستخدمة، ومعدلات الضريبة ؛ - وأثر التغيرات في الوقائع والظروف.
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار" **(يبدا من اول كانون الثاني 2019)**	يحدد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) كيف يمكن لمعد التقارير يالإعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. كما يوفر المعيار نموذجاً محاسبياً منفرداً للمستأجرين يتطلب من المستأجر الاعتراف بالموجودات والمطلوبات لجميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة الإيجار (12) شهرا أو أقل أو كان الأصل ذو قيمة منخفضة. ويواصل المؤجرون تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلية أو تمويلية ، حيث لم يتغير منهج المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) حول محاسبة المؤجر تغيراً كبيرا عن سابقه معيار المحاسبة الدولي رقم (17).
التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية". **(يبدا من اول كانون الثاني 2019)**	تتعلق هذه التعديلات بمزايا الدفع مقدماً مع التعويض السلبي ، حيث تم تعديل المتطلبات الحالية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) فيما يتعلق بحقوق إنهاء الخدمة وذلك للسماح بالقياس بالتكلفة المطفأة (أو بناءً على نموذج الأعمال ، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر) حتى في حالة مدفوعات التعويضات السلبية.
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الإستثمار في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة" **(يبدا من اول كانون الثاني 2019)**	تتعلق هذه التعديلات بالحصص طويلة الأجل في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة. وتوضح هذه التعديلات ان المنشأة تقوم بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) "الأدوات المالية" للحصص طويلة الأجل في منشأة حليفة أو مشروع مشترك والتي تشكل جزءا من صافي الإستثمار في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك في حال لم تطبق طريقة حقوق الملكية بشأنها
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (19) "منافع الموظفين" **(يبدا من اول كانون الثاني 2019)**	تتعلق هذه التعديلات فيما يتعلق بالتعديل على الخطط أو التخفيضات أو التسويات.
تعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) "عرض القوائم المالية". **(يبدا من اول كانون الثاني 2020)**	تتعلق هذه التعديلات بشأن تعريف الأهمية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية (3) "إندماج الأعمال" **(يبدا من اول كانون الثاني 2020)**	توضيح هذه التعديلات تعريف الأعمال حيث نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية "الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية" المعدل. يشمل ذلك التعريفات المعدلة للموجودات والمطلوبات بالإضافة إلى إرشادات جديدة بشأن القياس وإلغاء الاعتراف والعرض والإفصاح. أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية، إلى جانب الإطار المفاهيمي المعدل، تعديلات على المراجع الخاصة بالإطار المفاهيمي في معايير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، حيث تحتوي الوثيقة على تعديلات على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (2 و3 و6 و14) والمعايير المحاسبية الدولية أرقام (1 و8 و34 و37 و38) وتفسيرات لجنة المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (12 و19) وتفسير و (20 و22) وتفسير اللجنة الدائمة لتفسير المعايير رقم (32) من أجل تحديث تلك التصريحات فيما يتعلق بالإشارات والاقتباسات من إطار العمل أو للإشارة إلى ما تشير إليه من نسخة مختلفة من الإطار المفاهيمي
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) "عقود التأمين" **(يبدا من اول كانون الثاني 2022)**	ويوفر منهج قياس وعرض أكثر اتساقا لجميع عقود التأمين. وتهدف هذه المتطلبات إلى تحقيق هدف المحاسبة المتسقة القائمة على المبادئ لعقود التأمين. ويحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (4) "عقود التأمين" . يتطلب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (17) قياس مطلوبات التأمين بالقيمة الحالية للوفاء ،
تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10) "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) "الإستثمارات في المنشآت الحليفة والمشاريع المشتركة (2011)" **(تم تأجيل تاريخ السريان إلى أجل غير مسمى. وما يزال التطبيق مسموحا به)**	تتعلق هذه التعديلات بمعاملة بيع أو مساهمة الموجودات من المستثمر في المنشأة الحليفة أو المشروع المشترك.

تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في القوائم المالية للجمعية عندما تكون قابلة للتطبيق واعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة قد لايكون لها أي تأثير جوهري على القوائم المالية للجمعية في فترة التطبيق الأولي باستثناء أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) وكما هو موضح في ادناه:

أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) "عقود الإيجار"

يقدم المعيار نموذجا شاملا لتحديد ترتيبات الإيجار ومعالجتها في القوائم المالية لكل من المؤجرين والمستاجرين. كما سيحل محل المعيار المحاسبة الدولي رقم (17) "عقود الإيجار" والتفسيرات ذات الصلة عندما يصبح ساري المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019.

قامت الجمعية ، بحسب ما تجيزه الأحكام الانتقالية للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) ، بعدم إعادة إدراج أرقام المقارنة ، وتم الاعتراف بأي تعديلات على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات في تاريخ الانتقال في الأرصدة الافتتاحية للأرصدة ذات العلاقة.

لا يوجد إختلاف جوهري للمعالجة المحاسبية في سجلات المؤجر ما بين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) والمعيار المحاسبي الدولي رقم (17).

يتعلق التغيير في تعريف عقد الإيجار بشكل اساسي بمفهوم السيطرة. ويميز المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) بين عقود الإيجارات وعقود الخدمات على أساس ما إذا كان العميل يتحكم في استخدام أصل محدد ويعتبر عنصر التحكم موجودا إذا كان لدي العميل :

- الحق في الحصول على قدر كبير من جميع الفوائد الاقتصادية الناجمة عن استخدام موجودات محدده ؛و
- الحق في توجيه استخدام هذا الأصل.

الاثر على المعالجة المحاسبية في سجلات المستأجر

الإيجارات التشغيلية

تم بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) تغيير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التي كانت تُصَنّف سابقا على انها عقود إيجار تشغيليه حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) ، والتي كانت تصنف على انها بنود خارج قائمة المركز المالي.

عند التطبيق الاولي للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) (باستثناء ما هو مشار اليه أدناه) ستقوم الجمعية بما يلي لجميع عقود الإيجار:

أ -الاعتراف بموجودات "حق الاستخدام" والتزامات الإيجار في قائمة المركز المالي ، وتقاس في البداية على اساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المدفوعة.

ب -الاعتراف باستهلاك موجودات "حق الاستخدام" والفائدة على التزامات الإيجار في قائمة الدخل.

ج -فصل المبلغ الإجمالي للنقد المدفوع إلى جزء رئيسي (المعروض في اطار أنشطه التمويل) والفائدة (المعروضة في اطار الانشطه التشغيلية) في قائمة التدفقات النقدية.

اما فيما يتعلق بعقود الإيجار القصيرة الأجل (مده الإيجار التي تبلغ 12 شهرا أو اقل) وعقود إيجار الأصول ذات القيمة المنخفضة (مثل الحواسيب الشخصية وأثاث المكاتب) ، فإن الجمعية ستختار الاعتراف بنفقات الإيجار على أساس القسط الثابت على النحو الذي يسمح به المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

هذا و تعتقد ادارة الجمعية بان أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) غير مادي و لن يتم عكس أثره على القوائم المالية للجمعية كون انه لا يوجد عقود مستأجرة او مؤجرة من قبل الجمعية.

سيتم الغاء الإعتراف بحوافز التزام الإيجار التي اعترف بها سابقا فيما يتعلق بعقود الإيجار التشغيلية، وسيُحتسب المبلغ في قياس موجودات ومطلوبات الإيجار الخاصة بحق الاستخدام .

وبموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17) ، تُعْرَض جميع مدفوعات الإيجار المتعلقة بعقود الإيجار التشغيلية كجزء من التدفقات النقدية من الانشطه التشغيلية. وعلية ، كون ان أثر تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) غير مادي و لن يتم عكس أثره على القوائم المالية للجمعية في اطار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) فلن تتأثر المبالغ النقدية المتولدة عن أنشطه التشغيل وصافي النقد المستخدم في تمويل الانشطه.

الإيجارات التمويلية

الاختلافات الرئيسية بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (17) فيما يتعلق بالموجوات التي كانت موجودة سابقا بموجب عقد إيجار تمويلي هي قياس ضمانات القيمة المتبقية

التـي يقدمهـا المسـتاجر إلـى المؤجـر. ويشـترط المعيـار الدولـي لإعـداد التقاريـر الماليـة رقـم (16) علـى الإعتـراف كجـزء مـن التزاماتـه الايجاريـة فقـط بالمبلـغ المتوقـع دفعـه بموجـب ضمـان القيمـة المتبقيـة ، بـدلا مـن المبلـغ بالحـد الأقصـى المضمـون وفقـا لمـا يقتضيـه معيـار المحاسـبة الدولـي رقـم (17) . وعنـد الطلـب الاولـي ، سـتقوم الجمعيـة بعـرض المعـدات التـي كانـت مدرجـه سـابقا فـي الممتلـكات والمنشـات والمعـدات ضمـن البنـد المتعلـق بموجـودات " حـق الاسـتخدام " والتزامـات الإيجـار، التـي سـبق عرضهـا ضمـن الاقتـراض ليتـم عرضهـا ، ضمـن بنـد منفصـل لمطلوبـات الإيجـار.

واسـتنادا إلـى عـدم وجـود عقـود الإيجـار التمويلـي للجمعيـة كمـا فـي 31 كانـون الأول 2018 ، علـى أسـاس الوقائـع والظـروف القائمـة فـي ذلـك التاريـخ ، تـم اعتبـار ان هـذا لـن يؤثـر علـى القوائـم الماليـة للجمعيـة.

الاثر على المعالجة المحاسبية في سجلات المؤجر

بموجـب المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم (16) ، يسـتمر المؤجـر تصنيـف عقـود الإيجـار علـى انهـا امـا إيجـارات تمويليـة أو عقـود إيجـار تشـغيليه وإجـراء معالجـة محاسـبية لهذيـن النوعيـن مـن عقـود الإيجـار بشـكل مختلـف. غيـر ان المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم (16) قـد غيـر ووسـع نطـاق الإفصاحـات المطلوبـة ، وبشـكل خـاص حـول كيفيـة قيـام المؤجـر بـاداره المخاطـر الناشـئة عـن حصتـه المتبقيـة فـي الأصـول المؤجـرة.

وبموجـب المعيارالدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم (16) ، لغايـات المؤجـر الوسـيط يعتبـر عقـد الإيجـار الرئيسـي والتاجيـر الفرعـي كعقديـن منفصليـن.

ويتعيـن علـى المؤجـر الوسـيط ان يصنـف التاجيـر الفرعـي كتمويـل أو إيجـار تشـغيلي بالرجـوع إلـى أصـل الحـق فـي الاسـتخدام الناشـئ عـن عقـد الإيجـار الرئيسـي (وليـس بالاشـاره إلـى الأصـل الأساسـي كمـا كان الحـال فـي اطـار معيـار المحاسـبة الدولـي رقـم (17)).

وبسـبب هـذا التغييـر، سـتقوم الجمعيـة بتصنيـف بعـض اتفاقـات التاجيـر الفرعـي الخاصـة بهـا (ان وجـد) باعتبارهـا عقـود إيجـار تمويلـي. ووفقـا لمـا يقتضيـه المعيـار الدولـي للتقاريـر الماليـة رقـم (9) ، سـيتم الأعتـراف بمخصـص خسـائر ائتمانيـة متوقعـة فـي ذمـم الإيجـار التمويلـي المدينـة، وسـيتم الغـاء الإعتـراف بالأصـول المؤجـرة والمبالـغ المسـتحقة القبـض علـى أصـول الإيجـار التمويلـي، وسـيؤدي هـذا التغييـر فـي المحاسـبة إلـى تغييـر توقيـت الاعتـراف بالإيـرادات ذات الصلـة.

تتوقـع الإدارة تطبيـق المعيـار الدولـي لإعـداد التقاريـر الماليـة رقـم (16) فـي القوائـم الماليـة للجمعيـة للفتـرة التـي تبـدأ فـي الأول مـن كانـون الثانـي 2019.

التقديرات المحاسبية

ان اعـداد القوائـم الماليـة وتطبيـق السياسـات المحاسـبية يتطلـب مـن ادارة الجمعيـة القيـام بتقديـرات واجتهـادات تؤثـر فـي مبالـغ الموجـودات الماليـة والمطلوبـات الماليـة والإفصـاح عـن الالتزامـات المحتملـة. كمـا ان هـذه التقديـرات والاجتهـادات تؤثـر فـي الايـرادات والمصاريـف والمخصصـات. وبشـكل خـاص يتطلـب مـن ادارة الجمعيـة اصـدار احـكام واجتهـادات هامـة لتقديـر مبالـغ التدفقـات النقديـة المسـتقبلية وأوقاتهـا. إن التقديـرات المذكـورة مبنيـة بالضـرورة علـى فرضيـات وعوامـل متعـددة لهـا درجـات متفاوتـة مـن التقديـر وعـدم التيقـن وان النتائـج الفعليـة قـد تختلـف عـن التقديـرات وذلـك نتيجـة التغيـرات الناجمـة عـن أوضـاع وظـروف تلـك التقديـرات فـي المسـتقبل .

إن تقديراتنا ضمن القوائم المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي :

- إحتساب مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة : يتطلب من إدارة الجمعية استخدام إجتهادات وتقديرات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها وتقدير مخاطر الزيادة الهامة في مخاطر الإئتمان للادوات المالية بعد الإعتراف الأولي بها ومعلومات القياس المستقبلية لخسائر الإئتمان المتوقعة ويتم قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة كمخصص يعادل الخسارة الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الزمني للموجودات .

تحديد العدد والوزن النسبي للسيناريوهات النظرة المستقبلية وتحديد المعلومات المستقبلية ذات الصلة بكل سيناريو : عند قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة ، تستخدم الجمعية معلومات مستقبلية معقولة ومدعومة تستند إلى افتراضات المتغيرات المستقبلية لمختلف المتغيرات الاقتصادية وكيف تؤثر هذه المتغيرات على بعضها البعض.

احتمالية التعثر : تشكل احتمالية التعثر مدخلًا رئيسيًا في قياس الخسارة الائتمانية المتوقعة. وتعتبر احتمالية التعثر تقديرًا لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى فتره زمنية معينة ، والتي تشمل إحتساب البيانات التاريخية والافتراضات والتوقعات المتعلقة بالظروف المستقبلية.

الخسارة بإفتراض التعثر : تعتبر الخسارة بافتراض التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر في السداد. وهو يستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقع الممول تحصيلها، مع الأخذ في الإعتبار التدفقات النقدية من الضمانات الإضافية (ان وجدت).

- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الاستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الأصول وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل ، ويتم اخذ خسارة التدني في قائمة الدخل والدخل الشامل.

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد الجمعية اعتمادا على دراسة قانونية معدة من قبل محامي الجمعية والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل ، ويعاد النظر في تلك الدارسة بشكل دوري .

4 - أرصدة لدى البنوك

يتكون هذا البند مما يلي :

	31 كانـــون الأول	
	2018	2017
	دينـــار	دينـــار
حسابات جارية	15	5.014
	15	**5.014**

5 - ذمم مدينة - بالصافي

يتكون هذا البند مما يلي :

	31 كانـــون الأول	
	2018	2017
	دينـــــار	دينـــــار
ذمم مدينة	8.833	9.498
(ينزل): مخصص خسائر ائتمانية متوقعة *	(6.690)	(4.890)
	2.143	**4.608**

*** إن الحركة الحاصلة على مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة كانت كما يلي :**

	2018	2017
	دينـــــار	دينـــــار
الرصيد في بداية السنة	4.890	6.000
المضاف خلال السنة	9.900	8.490
(المسترد) خلال السنة	(600)	(1.800)
ديون معدومة *	(7.500)	(7.800)
الرصيد في نهاية السنة	**6.690**	**4.890**

*** تم إعدام جزء من الذمم بموجب قرار مجلس الادارة ، وهي عبارة عن رسوم اشتراك العضوية السنوية للأعضاء الذين فقدو عضويتهم لدى الجمعية دون قيامهم بتسديدها .**

6 - أرصدة مدينة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

	31 كانـــون الأول	
	2018	2017
	دينـــــار	دينـــــار
مصاريف مدفوعة مقدماً	1.613	1.455
تأمينات قابلة للاسترداد	820	820
	2.433	**2.275**

7 - ممتلكات ومعدات - بالصافي

يتكون هذا البند مما يلي :

للعـــام 2018	أرض	مباني	أثاث	أجهزة و أدوات كهربائية	أجهزة حاسب الي	مصعد كهربائي	سيارات	موجودات أخرى	المجمـــوع
الكلفـــــة :	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار	دينـار
الرصيد في بداية السنة	141.727	267.522	27.176	19.626	8.266	12.750	21.000	27	498.094
اضافات	-	-	174	-	-	-	-	-	174
الرصيد في نهاية السنة	141.727	267.522	27.350	19.626	8.266	12.750	21.000	27	498.268
الاستهـــلاك المتراكـــم :									
الرصيد في بداية السنة	-	37.963	19.600	17.945	7.973	12.432	20.999	16	116.928
إستهلاك السنة	-	5.472	1.522	1.332	227	318	-	3	8.874
الرصيد في نهاية السنة	-	43.435	21.122	19.277	8.200	12.750	20.999	19	125.802
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2018	141.727	224.088	6.227	349	66	-	1	8	372.466
للعـــام 2017									
الكلفـــة :									
الرصيد في بداية السنة	141.727	267.522	26.176	19.447	8.266	12.750	21.000	27	496.915
اضافات	-	-	1.000	179	-	-	-	-	1.179
الرصيد في نهاية السنة	141.727	267.522	27.176	19.626	8.266	12.750	21.000	27	498.094
الاستهـــلاك المتراكـــم :									
الرصيد في بداية السنة	-	32.492	18.100	16.051	7.465	10.520	20.999	13	105.640
إستهلاك السنة	-	5.471	1.500	1.894	508	1.912	-	3	11.288
الرصيد في نهاية السنة	-	37.963	19.600	17.945	7.973	12.432	20.999	16	116.928
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2017	141.727	229.559	7.576	1.681	293	318	1	11	381.166
نسبة الاستهلاك السنوية %	-	2%	20-10%	15%	30%	15%	15%	10%	

- تبلغ قيمة الموجودات المستهلكة بالكامل 61.721 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (45.174 دينار كما في 31 كانون الأول 2017) .

8 - بنك دائن

يمثل هذا البند رصيد حساب جاري دائن مكشوف لدى البنك الأسلامي الأردني كما في 31 كانون الأول 2018، علما بأنه قد تم تسديد الرصيد المكشوف للبنك بتاريخ 20 كانون الثاني 2019.

9 - أرصدة دائنة أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

	31 كانون الأول	
	2018	2017
	دينار	دينار
مصاريف مستحقة	4.723	20.790
	4.723	**20.790**

10 - ايرادات مؤجلة

يتكون هذا البند مما يلي :

	31 كانون الأول	
	2018	2017
	دينار	دينار
منحة مؤسسة تطوير المشاريع *	1.134	2.581
إيرادات اعلانات مقبوضة مقدما	417	-
إيرادات اشتراكات مقبوضة مقدما	10.200	9.600
إيراد بطاقات العضوية مقبوض مقدما	200	110
تبرعات مقابل مبنى الجمعية**	23.683	29.154
	35.634	**41.445**

***إن الحركة على منحة مؤسسة تطوير المشاريع كما يلي :**

	2018	2017
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	2.581	4.526
المطفأ لقاء ممتلكات ومعدات	(1.447)	(1.945)
الرصيد في نهاية السنة	**1.134**	**2.581**

**** إن الحركة على تبرعات مقابل مبنى الجمعية كما يلي :**

	2018	2017
	دينار	دينار
الرصيد في بداية السنة	29.154	34.625
المطفأ لقاء ممتلكات ومعدات	(5.471)	(5.471)
الرصيد في نهاية السنة	**23.683**	**29.154**

11 - إيرادات الندوات والمؤتمرات والورش

يتكون هذا البند مما يلي :

	2018	2017
	دينـــــار	دينـــــار
ايرادات الملتقيات والندوات	16.007	3.372
	16.007	**3.372**

12 - إيرادات أخرى

يتكون هذا البند مما يلي :

	2018	2017
	دينـــــار	دينـــــار
تبرعات *	4.500	-
إيرادات اصدار بطاقات عضوية	2.290	2.496
الإعلان عبر الموقع الالكتروني	479	1.329
المسترد من الديون المعدومة	600	1.200
	7.869	**5.025**

*** تم استلام هذه التبرعات من :**

	2018	2017
	دينـــــار	دينـــــار
السيد حمدي الطباع	500	-
السيد موسى شحادة	500	-
السيد محمد بهجت البلبيسي	500	-
السيد ثابت الطاهر	500	-
السيد عصام بدير	500	-
السيد يسري طهبوب	500	-
السيد حسام الدين الهدهد	500	-
السيد عوني الساكت	500	-
السيد عبد الحليم عابدين	500	-
	4.500	-

13 - مصاريف إدارية وعمومية

يتكون هذا البند مما يلي :

2018	2017	
دينـــــار	دينـــــار	
75.632	70.521	رواتب
11.458	10.180	حصة الجمعية في الضمان الاجتماعي
4.600	4.600	دليل الاعضاء
-	9.313	مصاريف سفر
4.285	4.017	تأمين صحي
1.179	1.839	دعاية وإعلان
2.093	3.164	صيانة وتصليحات
3.526	3.085	قرطاسية ومطبوعات
3.640	5.520	اشتراكات
5.298	5.065	اتعاب مهنية
5.467	5.203	اتعاب محاسبية
864	3.031	ضيافة
3.356	3.248	انارة وتدفئة ومياه
4.521	4.242	بريد وهاتف وانترنت
8.874	11.288	استهلاك ممتلكات ومعدات (ايضاح - 7)
6.211	8.203	أخرى
141.004	**152.519**	

14 - رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية العليا

بلغت الرواتب والمكافآت والمنافع الأخرى للإدارة التنفيذية العليا ما مجموعه 38.297 دينار كما في 31 كانون الأول 2018 (35.700 دينار كما في 31 كانون الأول 2017).

15 - ضريبة الدخل

لا يتم اخذ مخصص لضريبة الدخل حيث ان ايرادات الجمعية غير خاضعة لضريبة الدخل بموجب قانون ضريبة الدخل والمبيعات.

16 -إدارة المخاطر

أ - ادارة مخاطر راس المال

تقوم الجمعية بإدارة رأسمالها للتأكد من قدرتها على الاستمرار وتعظيم العائد للمنتفعين منها من خلال تحقيق التوازن الامثل بين الوفر المتراكم والدين .

ب - مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان تتعلق بمخاطر إخفاق الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته التعاقدية مما يسبب خسائر للجمعية. هذا وتتبع الجمعية سياسة التعامل مع أطراف مؤهلة ائتمانيا وذلك من أجل تخفيف خطر الخسائر المالية الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات .

ج - مخاطر السيولة

مخاطر السيولة ، والتي تعرف ايضاً بمخاطر التمويل ، هي المخاطر التي تتمثل بالصعوبة التي ستواجهها الجمعية لتوفير الاموال اللازمة للوفاء بالمطلوبات .بالاضافة الى ان الجمعية تقوم بادارة مخاطر السيولة عن طريق الرقابة المستمرة للتدفقات النقدية الفعلية والمتوقعة عن طريق مقابلة استحقاقات الموجودات المالية والمطلوبات المالية .

يبين الجدول التالي وضع السيولة للجمعية كما هو بتاريخ القوائم المالية :

	2018	2017
	دينار	دينار
الموجودات المتداولة	4.591	11.897
يطرح : المطلوبات المتداولة	(29.334)	(28.759)
زيادة المطلوبات المتداولة عن الموجودات المتداولة	**(24.743)**	**(16.862)**

هناك زيادة في المطلوبات المتداولة عن الموجودات المتداولة بحوالي 25 ألف دينار كما في 31 كانون الأول 2018 . علماً بأن المطلوبات المتداولة تشمل 17.833 دينار متمثلة في رصيد بنك دائن تم تسديده من خلال تحصيل اشتراكات الأعضاء. هذا وقد قامت الجمعية بوضع خطة لتحسين وضع السيولة من خلال زيادة الأعضاء بنسبة نمو تصل إلى 5% في السنة القادمة و10% اعتباراً من السنة التي تليها بالإضافة إلى استمرارية دعم الأعضاء لتسديد التزامات الجمعية وعليه تعتقد الإدارة بأن مخاطر السيولةغير جوهرية .

د - مخاطر السوق

المخاطر السوقية هي عبارة عن الخسائر بالقيمة الناتجة عن التغير في أسعار السوق كالتغير في أسعار الفوائد ، أسعار الصرف الأجنبي ، أسعار أدوات الملكية وبالتالي تغير القيمة العادلة للتدفقات النقدية للأدوات المالية داخل وخارج قائمة المركز المالي .

هـ - مخاطر العملات الاجنبية

تنتج مخاطر العملات عن التغير في قيمة الاداة المالية نتيجة للتغيرات بأسعار صرف العملة الاجنبية.

ان العمليات الرئيسية للجمعية هي بالدينار الاردني .

17 - الموجودات المالية والمطلوبات المالية غير محددة القيمة العادلة بشكل مستمر

ان القيمة الدفترية للموجودات المالية والمطلوبات المالية الظاهرة في القوائم المالية للجمعية تقارب قيمتها العادلة .

مطبعة
المركز الحرفي الأردني للطباعة الفنية
065528556 065519557

التقرير السنوي | 2018

هاتف: 35 80 533 6 962+

فاكس: 17 76 533 6 962+

بريد الكتروني: info@jba.com.jo

ص. ب: 926182 عمان,11190 الأردن

www.jba.com.jo